جامعة الدكتور مولاي الطاهر

- سعيدة-

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي

دراسة حالة

الجزائر و المغرب

مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

و العلاقـات الدوليـة

تخصص : دراسات مغاربية

إعداد الطالب:

- كدروسي مختار
- عرابي علـي

إشراف الأستـاذ:

د – بن عيسى أحمد

أعضاء اللجنة المناقشة:

- الأستاذ: د . بن عيسى أحمد مشرفا ومقررا
- الأستاذ: د . طيطوس فتحي رئيسـا
- الأستاذ: د . هني عبد اللطيف عضوا مناقشا

السنة الجامعية:

2016/2015

إهـــــــــــــداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

الوالدين الكريمين حفظهما الله ورعاهما

وإلـــى

كل الإخوة والأخوات

وإلـــى

كل الأصدقاء وزملاء الدراسة منذ بداية المسار الدراسي

وحتى التخرج

وإلـى زملاء العمل وجميع الاهل والاقارب .

كدروسي مختار

إهـــــــــــــداء

- بكل اعتزاز وإحترام أقدم هذا العمل المتواضع الى من رسمت اول حرف من حروف الحب على لوحة قلبي وصبرت على الام واحزان الأيام "أمي الغالية".
- الى الذي دفعني ورفعني وجعلني اسمو بين الناس ، الى الذي علمني كيف اتحدى الفشل واجعل منه قوة مليئة بالامل الى من انتظر هذا العمل بفارغ الصبر " ابي العزيز ".
- الى جميع افراد عائلتي إخوتب واخواتي .
- الى من شاركني في اعداد هذه المذكرة " كدروسي مختار".
- الى كا من لهم الفضل في الوصول الى بر النجاح.
- الى من قضيت معهم احلى سويعات التلاقي ومن جمعتني معهم الصداقة : رملي مخلوف ، عبد الهادي نصر الدين ، عبد الحميد صدام .
- والى كل من لم اذكرهم وفي جوفي لن أنساهم .
- الى كل طلبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية وخاصة طلبة الفوج الثالث .

عرابي علي

تشكـــــــــرات

كتبت كتابي قبل نطقي بخاطري وقلت لقلبي أنت بالشوق اعلم

فبلغ سلامي يا كتابي وقل لهم مقامكم عندي عزيز مكــرم

بفضل من الله الواحد القهار والعزيز الغفار الذي احمده وحده جاهرا ليلا ونهار ان يكون لي عضدا استعين به واتوكل عليه في كل حركة وسكنة ، وبهدى من حبيبي وقرة عيني ونور بصري الذي بلغ القران وتخلق بـه وعلمه ، سيد البشرية محمد صلى الله عليه وسلم .

– الى من شرفني انا وزميلي بتاطيره لنا ولم يبخل علينا بتوجيهه الدكتور : بن عيسى احمد

ثم أتقدم بالشكر إلى جميع الاساتذة من الابتدائي إلى الطور الجامعي .

عرابي علي

كدروسي مختار

مقدمة

مقدمـــة :

لقد عاشت دول العالم الثالث ويلات الاستعمار الذي عمل على هدر مواردها بكل الأشكال ، وعلى طمس هويتها ومقوماتها الوطنية ، وقد استغرقت وقتا طويلا لتتمكن من التخلص منه واسترجاع استقلالها وحريتها ، وبعد ان حصلت ذلك وتمكنت من فرض سيادتها على اقليمها وجدت نفسها أمام معضلة الخيارات السياسية وإشكالية تبني الحلول السياسية .

والدول المغاربية إحدى هذه الدول التي تنتمي الى العالم الثالث وأكثرها تعقيدا بحكم ما تمتلكه من إرث ثقافي يجعلها دائما في تحدي مع الدول المهيمنة التي ترى من ثقافة وهوية هذه الدول مصدر تهديد لمصالحها ومكانتها ، ضف الى ذلك ان الدول المغاربية خرجت من الهيمنة الاستعمارية حاملة مبادئ وشعارات الديمقراطية وتبني الثقافة الأم من طرف المفجرين والمهندسين للثورة ، لتصطدم مع مجريات ووقائع ومستجدات أدخلت على المجريات الثورية ليصبح الانتماء إلـــى الثورة والعضوية فيها احـــد اكبر الأخطار على مبادئها وأهدافها السياسية ، إذ أصبح الانتماء او العضوية في الثورة احد أهم مصادر الشرعية في تولي السلطة في هذه البلدان ، ناهيك عن انضمام تيار الإدماج والذين كانوا في صفوف جيش المستعمر إلى الثورة وصاروا في الصفوف الأولية للقيادة .

ضف إلى ذلك أن الدول المستعمرة لم تنقطع صلتها بمستعمراتها بعد تحقيق الاستقلال وإنما استمرت على شكل اتفاقيات أو أنها تركت ممثلين لها في تلك الدول حاملين لأفكارها وتوجهاتها العلمانية والتسييرية ، أما من الناحية الاقتصادية فان الدول المغاربية ارتبطت اقتصادها بالمستعمر وهذا عامل آخر يضاف إلى العوامل سالفة الذكر .

والجزائر والمغرب الأقصى إحدى أهم الدول المغاربية التي ينطبق عليها كل العوامل سالفة الذكر من أزمة الشرعية إلى أزمة الإيديولوجية إلى أزمة الارتباط اقتصادياتها مع اقتصاد المستعمر ، لكن ومنذ استقلالهما وهما تعرفان تغيرات على كافة المستويات والأصعدة خاصة المجال السياسي ، والتي تندرج ضمن الإصلاحات السياسية بغض النظر عن طبيعتها وأهداف واضعيها والجدوى من إحداثها .

ومن خلال ما سبق ذكره، تأتي هذه الدراسة كمحاولة للوقوف على واقع الإصلاحات في دول المغرب العربي بالتحديد (الجزائر والمغرب) من حيث أسبابها وأشكالها ونتائجها وكذا حقيقتها، وهنا يمكننا طرح الإشكالية التالية :

إلى أي حد يمكن اعتبار الحلول السياسية المقدمة في المنطقة المغاربية وبالأساس كل من الجزائر والمغرب الأقصى كإصلاحات سياسية ؟.

ومن اجل الإجابة على إشكالية البحث قمنا بتقسيمها الى أسئلة فرعية :

- ما هي أهم الإصلاحات السياسية المقدمة في المنطقة المغاربية وفي كل من الجزائر والمغرب ؟
- ما هو واقع الإصلاحات السياسية في المنطقة المغاربية وفي الجزائر والمغرب ؟
- وما هي نتائج الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي وفي الجزائر والمغرب ؟.

الفرضيـــات :

وللإجابة على التساؤلات الفرعية قمنا بوضع الفرضيات التالية :

1- كل ما عرفته الدول المغاربية وخاصة الجزائر والمغرب من تطورات قانونية وسياسية يصب في بوتقة الإصلاحات السياسية .

2- الإصلاحات السياسية في المغرب العربي وخاصة الجزائر والمغرب تتقدم نحو الديمقراطية .

3- أدت الإصلاحات المقدمة في المغرب العربي وبالأساس الجزائر والمغرب الى الاقتراب من النموذج الديمقراطي .

أسباب اختيار الموضوع :

- الرغبة في التعرف على التحولات السياسية في المغرب العربي وفي الجزائر والمغرب الأقصى .

- الكشف على حقيقة الإصلاحات السياسية في الدول المغاربية .

- الكشف عن الخصوصية التي تتمتع بها النظم السياسية المغاربية والنظامين الجزائري والمغربي

- محاولة إعطاء تقييم لكلا النظامين .

أهمية البحث :

تظهر أهمية الدراسة كونها تبحث معظم الإصلاحات السياسية التي قامت بها الدول المغاربية والجزائر والمغرب ، وأهميتها واهدافها وهل هي حقيقة إصلاحات تتناسب والأزمات التي تعاني منها النظم السياسية المغاربية وبالأساس الجزائر والمغرب ، أم أنها مجرد حلول ترقيعية وشكلية لإيهام الرأي العام وإخماد الرأي المنادي للتغيير ، والكشف أيضا عن مصدر وصانع الإصلاحات التي تقدمها النظم السياسية المغاربية ، ومحاولة إعطاء تقييم لهذه الإصلاحات والتنبؤ لمستقبل الإصلاحات السياسية ، والحكم على ديمقراطية النظم المغاربية وخاصة الجزائر والمغرب .

اهداف البحث:

سنسعى من خلال البحث المقدم إلى تحقيق الأهداف التالية :

- التعريف بالنظم السياسية المغاربية والنظام السياسي الجزائري والمغربي .

- إبراز الواقع السياسي في دول المغرب العربي وخاصة في الجزائر والمغرب .

- إبراز جدوى الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي وفي الجزائر والمغرب الأقصى .

- الخروج بنتائج وتوصيات قد تفيد الباحثين في المجال السياسي والإصلاحي للنظم السياسية المغاربية والنظامين الجزائري والمغربي .

منهج الدراسة :

تم الاستعانة بالمنهج الوصفي وذلك من خلال اعتماد الوصف في الجانب النظري .

المقاربات : تم الاعتماد على المقاربة القانونية كأساس لانجاز هذا العمل ، وذلك كون موضوع الدراسة يستند إلى الإطار القانوني من حيث التطور ، وباعتبار موضوع الدراسة يجسد في القانون المنظم وتطوره وهو عبارة عن اختلاف المادة القانونية من فترة لأخرى .

أدوات الدراسة :

مـــن اجل الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة علـــى إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات المقدمة ، اعتمدنا في دراستنا على المسح المكتبي لمختلف الكتب التي لها علاقة بالموضوع ، كما اطلعنا على الدراسات الأكاديمية سواء مذكرات الدكتوراه أو الماجستير ، كما اطلعنا على الجرائد الرسمية .

الحدود الزمانية والمكانية :

سنحاول في دراستنا تسليط الضوء على معظم الإصلاحات السياسية بدول المغرب العربي وبالجزائر والمغرب الأقصى وذلك في فترة حكم الدول الوطنية المستقلة ، وعلى منطقة المغرب العربي كإطار مكاني للدراسة .

الدراسات السابقة :

- يونس برادة ، وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي ، أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والإدارية والاجتماعية ، جامعة الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، جوان 2002.

- محمد بوضياف ، مستقبل النظام السياسي الجزائري ، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008.

- نبيل كربيش " دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي في العراق وابعاده الديمقراطية " ، اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، سنة 2008 .

- اسماعيل مرازقة ، الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والاعلامية ، دور العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة (1994-1990) ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجسيتير ، معهد علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، (1996- 1997).

- رابح العروسي ، " السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية " 1997 – 2003 ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2004.

- إسراء احمد إسماعيل ، تأثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر ، مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية ، مصر ، 2007.

- العربي عودة ، اسهام الاعلام في ترقية المجتمع المدني ، دراسة التجربة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية ، مذكرة تخرج ماستير ، جامعة الجزائر .

- نادية خلفة ، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية " دراسة تحليلية قانونية " ، مذكرة تخرج ماستير . جامعة باتنة : (الجزائر) ، 2005.

صعوبات البحث :

لا يكاد يخلو أي عمل من الصعوبات ، ومن بين أهم الصعوبات والعوائق التي واجهتنا نذكر ما يلي :

- قلة المراجع التي يمكن الاعتماد عليها في ما يخص موضوع بحثنا خاصة المراجع باللغة العربية والتي تتحدث عن الجزائر بالذات ، لذا كانت معظم المراجع المعتمد عليها من المواد القانونية .

- كما ان ضيق الوقت من أهم الصعوبات التي واجهتنا في إعداد هذه الدراسة .

تقسيمات البحث :

وحتى نتمكن من الإجابة على الإشكالية المطروحة وإثبات صحة الفرضيات أو نفيها، تم الاعتماد على طريقة القائمة على الفصول وهذا نظرا لسهولتها ووضوحها، وقد اعتمدنا في بحثنا على الخطة التالية والمقسمة إلى فصلين:

الفصل الأول :الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي

وقد تم التطرق في هذا الفصل إلى الإطار المفاهيمي إلى الإصلاح السياسي ومدلوله اللغوي والإصلاحي واهم التعريفات التي قدمت ، ثم واقع الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي .

الفصل الثاني: واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر والمغرب الأقصى

تم التطرق في هذا الفصل إلى واقع الإصلاحات السياسية بالجزائر والمغرب وهذا بالبحث في الأسباب والمظاهر والعوامل التي رافقت الإصلاح السياسي .

الفصل الأول

مقدمة :

نتطرق في هذا الفصل إلى الإصلاح السياسي من خلال إعطاء عدة تعاريف لها بالاعتماد على عدة مراجع ، وتبيان الأهمية التاريخية له والمرتبطة بالأوضاع السياسية الاقتصادية لأي بلد ما.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي

مقدمة :

في هدا المبحث نبين الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي من خلال ثلاث مطالب مقسمة بدورها إلى فروع .

المطلب الأول : مفهوم الإصلاح

نعطي مفهوم الإصلاح السياسي بالاستناد الى ثلاث فروع : الفرع الاول : معنى الإصلاح ، الفرع الثاني : المعاني اللغوية للاصطلاح ، الفرع الثالث : الدلالات المعرفية للإصلاح السياسي.

الفرع الأول : معنى الإصلاح (لغة واصطلاحا).

كلمة " صلح " هي عكس لكلمة " فسد " ، والإصلاح بهذا المعنى يعني الانتقال من وضعية فاسد إلى وضعية صالح ، فعملية الانتقال من " وضع " إلى " وضع آخر " تستهدف التقليص الفارق بين الأزمة / الواقع الفاسد والحالة النموذجية الموجودة مما يجعل من قضية الإصلاح عملية مركبة ومعقدة ويستمد مشروعيته من الأهمية التاريخية المرتبطة بالأوضاع السياسية والاقتصادية لأي بلد .

فمفهوم الإصلاح (Rèforme) تتعدد تعريفاته نتيجة التمايز الإيديولوجي والمعرفي ، حيث يكون القصد من الإصلاحية كمذهب (Réformisme) هي إجراء انتقالات وتحولات – سوسيو – سياسية مع الإبقاء على النظام السياسي القائم ببنياته السياسية .

كما ينظر إلى الإصلاح على انه مجموعة من الممارسات التي تستهدف تحديث أداء الدولة في بعض المجالات الحياتية التي تعرف الأزمة ، مما يجعل النظام السياسي في مأزق المشروعية بمختلف أبعادها ، غير أن الإصلاح هنا لا يخرج عن دوره في الحفاظ على الطبيعة الإيديولوجية والسياسية للقوى الاجتماعية الحاكمة ، فـلإصلاح هنـــا حسب (Lampedusa) هو تغيير كل شيء ، " وعلى النقيض من هذا المفهوم الليبرالي المحافظ لمفهوم الإصلاح ، ترى الماركسية أن الإصلاح هو خدعة برجوازية لا يحقق سوى مصالح ظرفية ومحدودة للطبقات الكادحة ، فالإصلاح حسب (لينين) يختلف عن الثورة باعتبار ان طبقة المستغلين تبقى في السلطة ، وتقمع انتفاضة المضطهدين عبر تنازلات مقبولة من قبل المستغلين " مما يكرس السيطرة الطبقية التي لن تنمحي إلا بالتغيير الجذري للنظام القائم عن طريق الثورة لتامين شروط أفضل لتنمية القوى المنتخبة . ([1])

فإذا كان الاختلاف حاصل في التأصيل النظري لمفهوم الإصلاح ، فان دوافعه في محيطنا العربي تتوحد سواء على المستوى الخارجي أو الداخلي ، فقد كانت الدعوات الإصلاحية التي ظهرت في بداية القرن 19م مدفوعة بهاجس اجتياز التأخر وفك السيطرة مع المستعمر والتي أخفقت لسيادة البنيات التقليدية وغياب تراكم اقتصادي كقاعدة دافعة لها ، فان الإصلاحات الداخلية غالبا في العصر الحديث تكون بدافع " مكيحة " النظام السائد ، الذي تتخلل بنياته نتيجة الانتفاضات التي تسمى اغلبها "

([1]) – مناصرة ماركسي ، **حول الاصلاح الدستوري في دول المغرب العربي الكبير – قراءة في تجربة مجهضة** (كنعان النشرة الاكترونية ، ع005 703) ، ص.2005.

بالخبز "، كما تبقى الإصلاحات السياسية والدستورية والاقتصادية الممنوحة مؤشر على قدرة النظام على الاستمرارية ، عن طريق تغليب التكتيك ولعبة تبادل الأدوار والتحالفات وخلق مصادر مشروعية جديدة وتبقى جل مذكرات ودعوات الإصلاح السياسي المرفوع من طرف القوى السياسية مجهضة وتدخل في صيرورة إعادة إنتاج الفشل ، لأسباب عدة منها الطبيعة البيتريمونيالية لأغلب الأنظمة الحاكمة ولانعدام توازن قوى أطراف الصراع ، عدم استناد الإصلاحات على قوى اجتماعية دافعة له .

لكن تبقى العوامل الخارجية هي الفاعلة في بعث صيرورة إصلاحية تنسجم مع أهداف العولمة الرأسمالية ، التي جاءت كرد عنيف على بوادر التفكير الجديدة لعالم اقتصادي جديد بعد الصدمة البترولية لسنة 1973م من خلال المؤتمر الرابع لدول عدم الانحياز بالجزائر في سبتمبر 1973م ، بتصريف القيم الاقتصادية الليبرالية الجديدة كاقتصاد العرض وسياسة التقويم الهيكلي ، وتسييد ا سس المدرسة الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة ، بإحياء الدولة الدركية بتكبيل يد الدولة وإطلاق يد الخواص للاستعلاء على ممتلكات القطاع العام ، وتقديس الراسمال على حساب العمل ، والتراكم الرأسمالي على حساب إعادة توزيع الدخل ، فكان نصيب دول العالم الثالث ومنها العربية التي كانت تنتهج أسلوب تنمية على طريقة " التناذر الهولندي " ، هو الاستجابة الطوعية لاملاءات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، التي ترجمت على مستوى الإصلاحات والتدابير الماكرو – اقتصادية ، دون ان نستحضر نتائجها الكارثية على العديد من المجالات الجبائية ، الرعاية الاجتماعية (التعليم ، الصحة ، التشغيل.....).[2]

الفرع الثاني : المعاني اللغوية للإصلاح

)– مناصرة ماركسي ، المرجع السابق ، ص. 2.3(

تختصر الكثير من المعاجم اللغوية العربية لفظ الإصلاح في كونه مقابل الإفساد ولا تفرد الكثير من المساحات لشرح هذه المفردة ، حيث ذهب المفكر عابد الجابري إلى القول بان المعاجم العربية القديمة لا تسعفنا بأي تعريف ل " الإصلاح " غيــر قولها الإصلاح ضــد الفساد ، وإذا بحثنا فيها عن معنى " الإفساد " ردتنا إلى " الإصلاح " بقولها الإفساد ضد الإصلاح [3].

ففي معظم المعاجم اللغوية نجد جذر إصلاح مشتق من الفعل أصلح وصلح وتدل على تغيير حالة الفساد أي إزالة الفساد على الشيء ، ويقال أيضا هذا شيء يصلح لك أي يوافقك ويحسن لك ويقال صالح لكذا أي فيه أهلية للقيام به ، وبصفة عامة الإصلاح ضد الفساد .[4]

الإصلاح من الفعل صلح يصلح الشيء أي جعله ذا فائدة ، إذا لم تكن فيه فائدة قبل ذلك بسبب ما حق به إعطاب او إفساد ، الإصلاح هو إزالة التلف أو الضرر عن الشيء وجلب المنفعة والسلامة إليه ، " وإذا كان الفساد هو التلف أو العطب في الأمور والخلل والضرر والانحلال في المجتمع ، فان الصلاح هو الاستقامة والسلامة من العيوب وزوال العداوة والخصومة والشقاق والتخفيف من حدة الصراع فيه .([5])

ويشير الباحث عماد صلاح عبد الرزاق والشيخ داود إلى أن الإصلاح والإفساد في اللغة متلازمان فالإصلاح هو ضد الفساد وهذا التلازم يمكن تفسيره تاريخيا بكون الإصلاح ظهر مع ظهور أولى

([3])- محمد الجابري ، **في نقد الحاجة الى الاصلاح** ، طبعة 1 (بيروت : مـــــــــركز الدراسات الوحدة العربية ، سنة 2005) ، ص.17.

([4]) – محمد طهاري ، **مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده** ، طبعة 3، (الجزائر : دار الامــة ، سنة 1999) ، ص.11.

([5])- لبنى سمير بايوق ، " وضع المراة في المبادرات الدولية للاصلاح في الشرق الاوسط "(اطروحة دكتوراة في العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، سنة 2009) ، ص .19.

حالات الفساد في الأرض ، حيث برزت إلى حيز المعرفة الإنسانية ظاهرة الإصلاح كمعاكس لفعل الإفساد حين حاول قابيل إصلاح ما أفسده بقتل أخيه .(6)

وبعكس التوظيف اللغوي الذي يبدو مختزلا ومحدودا من حيث المعاني اللفظية الإصلاح في التراث العربي ، وردت لفظة الإصلاح في القران الكريم في سياقات مختلفة ومعـــــــاني ثرية ومتعددة ، فجذر " صلح " الذي هو أصل كلمة الإصلاح ذكر في صفحات المصحف الشريف بصور مختلفة (الصالحات ، الصالحين ، أصلح ، إصلاح ....) فـــي مئـــة وسبعين (170) موضعا ، وتجد في سورة النساء ذكر لأحد معاني الإصلاح في قوله تعالى " لا خير في كثير من نجواهم ألا من أمر بصدقة أو معروف أو إصلاح بين الناس ومن يفعل ذلك ابتغاء مرضات الله فسوف نؤتيه أجرا عظيما " الآية 144 ، والمقصود هنا هو إصلاح ذات البين وهو وجه من وجوه الإصلاح الاجتماعي الذي يحرص عليه الدين الإسلامي ، وفي موضع آخر يقول الله عز وجل على لسان النبي شعيب عليه الصلاة والسلام : " قال يا قوم ارايتم إن كنت على بينة من ربي ورزقني منه رزقا حسنا وما أريد أن أخالفكم الى ما أنهاكم عنه إن أريد إلا الإصلاح ما استعطت وما توفيقي إلا بالله عليه توكلت واليه انيب " الآية 88 سورة هود ، والمعنى المقصود هنا يدل على إرادة الإصلاح كمبتغى لما أمر به الله عز وجل وفي ما نهى عنه .

لكن الغريب رغم هذا التعدد والثراء في توظيف لفظ الإصلاح في الخطاب القراني إن المفسرين يكتفون بشرح مادة " صلح " ومشتقاتها الواردة في القران الكريم بكثرة بهذا النوع من التعريف بالسلب (صلاح ضد فساد) واذا خرجوا عن هذا جاءوا بالمعنى الذي يقتضيه السياق ومن هنا يمكن الوصول إلى تعريف للإصلاح كالأتي :

---

(6)- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ،**الفساد والإصلاح** (دمشق ، منشورات اتحاد الكتاب العرب ، سنة 2003) ، ص.33.

الإصلاح لغة : من الفعل " أصلح " ويصلح إصلاحا أي إزالة الفساد بين القوم أي الوقوف بينهم(7).

اصطلاحا : الإصلاح هو تحسين الأوضاع لبيئة ما ، وهذا التحسين قصد التغيير والتطوير والتنمية ومن ثمة فهو تغيير تدريجي في إحدى فروع المجتمع وجوانبه بمعنى تحسين جزئي في إحدى مكونات النظام كما يستطيع أن يشمل المجتمع كله لكن بصفة تدريجية وعليه يمكن تسميته إصلاحا نسبيا للموضوع الذي يقع عليه التحسين إصلاح إداري ، اقتصادي ، سياسي ، اجتماعي .(8)

الفرع الثالث : الدلالات المعرفية للإصلاح السياسي

بداية يمكن القول أن مصطلح الإصلاح السياسي طرح بشكل جلي في الأوساط الأكاديمية الغربية عقب نهاية الحرب الباردة ، بالتزامن مع انهيار الاتحاد السوفياتي وثورات أوروبا الشرقية ، في سياق الانتقال من نظم سياسية تسلطية إلى نظم سياسية تأخذ بالأشكال المؤسسية الديمقراطية الليبرالية .

تعرف موسوعة السياسة الإصلاح (reforme-réforme) بأنه : " تعديل او تطوير غير جذري في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بها . وإلا صلاح خلاف للثورة ليس سوى تحسين في النظام السياسي والاجتماعي القائم دون المساس بأسس هذا النظام .

---

(7)- محمود السعدي وآخرون ، **القاموس الجديد للطلاب** (تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، 1979) ، ص.64.

)8(Fredric mattock , **dictionry of socialogy** (English , Biesont , French ,Arabic 1993),p.283.

انه أشبه ما يكون بإقامة دعائم الخشب التي تحاول انهيار المباني المتداعية ويستعمل عادة للحيلولة دون الثورة أو تأخيرها ([9]) ، فالإصلاح من هذا المنطلق عملية تتم داخل النظام القائم وفق آلياته ودون المساس بأسسه تفاديا لانفجار الوضع ، وهي أشبه ما تكون بالخطوة الاستباقية التي تباشرها النظم التسلطية تجنبا لحدوث ثورة قد تقرر تغيرات جذرية في بنية نظام الحكم .

لكن بداية من تسعينات القرن العشرين ستلحظ شيء من التغيير في مضامين مصطلح الإصلاح السياسي ، حيث ذهب " geradol.munck " إلى أن الإصلاح " يمكن النظر إليه على انه التغيير في أنماط وسلوكيات قائمة بشكل جذري أو تدريجي خلال فترة زمنية محددة على جماعة بشرية ([10]).

فالإصلاح قد يكون تدريجيا كما قد يأخذ طابعا جذريا ، زيادة على انه ليس مقصورا فقط على البنى والمؤسسات بل يشمل أيضا الأنماط والسلوكيات .

أما بالنسبة ل" Samuel Huntington " فالإصلاح يشير إلى تغيير القيم وأنماط السلوك التقليدية ونشر وسائل الاتصال والتعليم وتوسيع نطاق الولاء بحيث يتعدى العامة والقرية والقبيلة ليصل إلى الأمة وعلمنة الحياة العامة ، وعقلانية البني في السلطة وتعزيز التنظيمات المتخصصة وظيفيا ، واستبدال مقاييس الكفاءة ، وتأييد توزيع أكثر إنصافا للموارد المادية والرمزية ([11]).

([9])- عبد الوهاب كيالي (محرر رئيسي) ، **موسوعة السياسة** الجزء الأول ، الطبعة الثانية (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ، سنة 1985) ، ص.206.

([10])- رضوان محمود المجالي ، **الاصلاح السياسي في المنطقة العربية** (شؤون عربية ، عدد 135 ، خريف 2008)، ص.160.

([11])- عماد صلاح عبد الرزاق الشيخ داود ، مرجع سابق ، ص.42.

ويبدو الإصلاح هنـــا ذو أبعاد عديدة تشمل المنظومة القيمية للمجتمع وبنية مـــؤسسات الحكم ، زيادة على أنماط السلوك وعلاقات السلطة ، وهو ما يعطي انطباعا واضحا على كون عملية الإصلاح المقصودة في الواقع هي تلك التي تم من خلالها تحول جزء من دول أوروبا الشرقية إلى نظم سياسية على شاكلة النظم الديمقراطية الغربية ، وما رافق ذلك من تغيير متعدد الجوانب أفضى إلى قيام تجارب ونماذج تحاكي الأنماط الغربية اللبرالية .

وبالعودة إلى الأدبيات التي اهتمت بالموضوع في المنطقة العربية نجد أن تردد مفهوم الإصلاح بكثرة في الخطاب الرسمي خصوصا الخطاب الأمريكي الموجه للمنطقة ، بعد أن صارت أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001 قد أعطى للموضوع أهمية بالغة في الوسط الأكاديمي ، مما عجل من محاولة صياغة تعريف للمصطلح سواء بالاعتماد على المراجعات الغربية للموضوع أو استحضار الدلالات الفكرية للنصوص التراثية ، أو البحث عن توليفة توفيقية تحافظ على المضامين الأساسية للنظرة الغربية وتعطي تصورا ذا خصوصية بالنسبة للمنطقة العربية .

يذهب الأستاذ علي الدين هلال إلى أن الإصلاح السياسي كمفهوم نظري في علم السياسة يمكن تعريفه بالمعنى التاريخي على أنه أي تدبير يكون من شأنه تدعيم الشرعية السياسية ، وتطوير الإطار المؤسسي ودعم الاستقرار السياسي في مجتمع ما ، ومن ثم يمكن وصف ما دعا إليه "خير الدين التونسي " في النصف الثاني من القرن 19 م بأنه إصلاح سياسي ([12]) ، لكن يضيف أن الإصلاح السياسي الآن مطروح في سياق آخر ، سياق ما بعد الحرب الباردة ، حيث أصبح المفهوم يشير إلى نوع من الانتقال من نظم سياسية إلى نظم أخرى تقوم على مرتكزات أساسية تتمثل في : سيادة الدستور والقانون ، المواطنة

([12])- كمال المنوفي ويوسف الصواني (محررين) ، **الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي** (ليبيا : المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الاخضر .سنة 2006)، ص48.

القائمة على المساواة ، انتخابات دورية حرة ونزيهة ، التعددية الحزبية والحرية السياسية ، حماية الحريات العامة واستقلال القضاء .

" فمفهوم الإصلاح السياسي بالمعنى المثار حاليا هو مجموعة من الإجراءات والخطوات تهدف لانتقال من نظم حكم تتسم بالتسلطية الى نظم حكم تقوم على قـــــــاعدتي المشاركة والتمثيل " .([13])

ويمكن تعريف الإصلاح السياسي أيضا بأنه " عملية تعديل وتطوير جذرية في شكل الحكم والعلاقات الاجتماعية داخل دولة ما في إطار النظام القائم وبالوسائل التي يتيحها واستنادا لمفهوم التدرج .([14])

بمعنى أخر هو تطوير كفاءة وفعالية النظام السياسي في بيئته المحيطة داخليا ، اقليميا ودوليا فالإصلاح حركية تنبع من داخل النظام وتتسم بالشمول والواقعية ، وتسلك منحنى الشفافية والتدرج وتركز على المضمون لا الأشكال ([15]).

يشير الأستاذ مصطفى كمال السيد إلى الإجماع غير المسبوق الحاصل بين القوى السياسية الدولية وحكومات الدول العربية وأيضا بين الاكاديميين حول استخدام مفهوم الإصلاح السياسي لوصف التغيرات الحاصلة او المأمول حصولها في المنطقة العربية وهو ما يؤكد نسبية المفهوم ومرونته .

يمكن أن نعرف الإصلاح السياسي على انه مجموع العمليات التي تتم على مستوى النظام السياسي يهدف التعديل التدريجي في القوانين والتشريعات ، المؤسسات والأبنية ، والأطر والآليات ، الأداء والاستجابة للتحديات التي يواجهها النظام ، في اتجاه يضمن تحقيق المزيد من المشاركة السياسية

([13])- نفس المرجع ، ص.50.

([14])- امين المشاقبة ، شملان العيسى ، **الاصلاح السياسي في دول الخليج** (مركز دراسات وبحوث الدول النامية : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سنة 2006) ، ص.113.

([15]) – امين المشاقبة ، شملان العيسى ، مرجع سابق ، ص.113.

للمواطنين ، والفعالية والكفاءة للمؤسسات الدولة ، مع التأكيد على حماية الحريات والحقوق الأساسية .

إن الإصلاح السياسي مسار متعدد الإبعاد يتسم بطابعه الدوري لا المناسباتي يعني كل الأنظمة السياسية دون استثناء ، غير أن الحاجة إليه قد تكون أكثر إلحاح في بعض الدول دون غيرها ، غير انه في الأنظمة التي تقيم تشريعاتها على مبدأ المرونة يكون اقل إثارة للجدل ويحدث بصورة دورية ، أما في الدول المغلقة فيصعب حدوث الإصلاح وتزداد حدة مقاومته ، كما أن تأخر النظام في الاستجابة لحاجات الإصلاح (السياسي في تصورنا هو عملية محددة الأهداف والنهايات لكنها ليست عملية خاضعة لنفس الأنماط وإلا يكون السبب المباشر في تفاقم الوضع السياسي باتجاه الخدمة .

إن الإصلاح السياسي في تصورنا هو عملية محددة الأهداف والنهايات لكنها ليست عملية خاضعة لنفس الأنماط والأشكال فلا ينبغي ان يكون مطية لفرض نماذج وأنماط سياسية جاهزة ، بل هو مسار يرمي لتمكين كل نظام سياسي من آليات ووسائل تتيح له استعاب قدر أوسع من المشاركة وتمنحه قدرة اكبر على الاستجابة للمطالبة والالتزامات المتعددة .

ويمكن تلخيص تعريف الإصلاح السياسي بكونه " عملية تشريعية وسياسية واجتماعية ، تهدف لإحداث تغييرات جوهرية هامة على نمط السلوك السياسي في الدولة بغية دفع قوى المجتمع ومراكز القوى في مؤسسات الدولة للعمل بموجب القانون والدستور ، بما يكفل الحريات ويصون الحقوق ويحافظ على المكتسبات وينظم عملية التنافس والصراع ، والمدلول اللفظي والضمني للإصلاح يعني التقويم والتحسين للأوضاع الراهنة وتطويرا لهـــا ، وارتباطها بطموحات مستقبلية ، فمفهوم بقوم

على تقويم قواعد وسلوكيات موجودة في النظام لتحسينها وتطويرها معتمدا المنظور المستقبلي للجهاز ومحافظا على الأصل ومجددا ومطورا له .....([16]).

من هنا يمكن تعريف الإصلاح كما عرفه الأستاذ الدكتور حسن ابشر الطيب بأنه جهد سياسي وإداري واقتصادي واجتماعي هادف لإحداث تغييرات أساسية ايجابية في السلوك والنظم والعلاقات والأساليب والأدوات ، تحقيقا لتنمية قدرات وإمكانات الجهاز الإداري ، بما يؤمن له درجة عالية من الكفاءة والفعالية في انجاز أهدافه " ([17]).

المطلب الثاني : المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي

نتطرق في هذا المطلب إلى المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي بالاستناد الى اربعة فروع كالتالي :

الفرع الاول : التحول الديمقراطي ، الفرع الثاني : المشاركة السياسية ، الفرع الثالث : التنمية السياسية ، الفرع الرابع : التحديث السياسي .

الفرع الأول : التحول الديمقراطي .

ارتبط مفهوم التحول الديمقراطي بظاهرة سياسية اعتبرت الأهم خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين ، قبل ذلك كـــان هناك عدد قليل مـــــن النظم الديمقراطية فـــي أمريكا اللاتينية ، آسيا ، إفريقيا مقابل عدد كبير من أنظمة الحكم غير الديمقراطية (نظم عسكرية ، نظم الحزب الواحد ، نظم ديكتاتورية).

([16])- ياسر العدوان ، **نماذج لمفاهيم الاصلاح الاداري في الوطن العربي** (عمان : المنظمة العربية للعلوم الادارية .1406ه.) ، ص.785.

([17])- حسن ابشر الطيب ، **الاصلاح الاداري في الوطن العربي : بين الاصالة والمعاصرة في ناصر محمد الضائع** (عمان) ص.808.

في منتصف سبعينات القرن العشرين شهد العالم ما أصبح يعرف الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي على حج وصف " S . huntingtion" التي بدأت في البرتغال وإسبانيا واليونان منذ 1974 ثم انتشرت إلى أمريكا اللاتينية وبعض أجزاء آسيا خلال الثمانينات ، وامتدت إلى أوروبا الشرقية والإتحاد السوفيتي وبعض أجزاء إفريقيا وفي أواخر الثمانينات وبداية التسعينات ([18]).

هناك شبه إجماع على تعريف التحول الديمقراطي بكونه عملية التحول من نظم تسلطية نحو نظم ديمقراطية وفق التصور أو النمط الغربي ، بحيث يطلق مفهوم التحول على جملة العمليات التي يمر بها النظام السياسي عبر مراحل مختلفة للانتقال من المرحلة التسلطية الى الحالة الديمقراطية ([19]).

يقوم مفهوم التحول الديمقراطي على جملة من الافتراضات :

- إن الانتقال من نظام تسلطي إلى اخر ديمقراطي يمر عبر مراحل محددة ، تبدأ بانهيار النظام القائم وتنتهي مرحلة تعزيز وترسيخ الممارسة الديمقراطية .

- إن هناك أنماط مختلفة للتحول ، فهناك التحول السلمي ، وهناك العنيف ، وهناك التحول التدريجي الإصلاحي ، مقابل التحول الثوري الجذري .

التحول الديمقراطي له نهايات محددة تتمثل في إقامة وترسيخ النظام الديمقراطي الغربي وفق أشكال وأنماط معينة .

([18])- محمد زاهي بشير المغيربي ، **الديمقراطية والاصلاح السياسي " : مراجعة عامة للادبيات " في ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي** (سنة 2006) ، ص.64.

([19])- نبيل كربيش ، "دوافع ومعوقات التحول الديمقراطي فـــــي العراق وابعاده الديمقراطية " ، (اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، سنة 2008) ، ص.33

وإذا نظرنا إلى الإصلاح السياسي على انه يوازي فكرة التقدم وينطوي بصفة جوهرية على فكرة التغيير المستمر نحو الأفضل ، سواء في شكل إستراتجية تراكمية تدرجية ، أو بوصفه عملية تطوير مجتمعي مستمر لتحسين أداء الأنظمة والمؤسسات والأفراد ([20]).

ويمكننا ان نبين مسافة الاختلاف بين المفهومين على اعتبار التحول الديمقراطي مسار محدد المراحل والخطوات والنهايات ، على عكس الإصلاح السياسي الذي يعبر عن الية دائمة لتطوير وتحسين اداء النظام السياسي بشكل مستمر .

يتسم مفهوم التحول الديمقراطي ببعده القيمي : حيث ان التحول يتم وفق مقاربة محددة وبيتغي الوصول الى نظام ديمقراطي وفق نموذج معين ، بشكل يجعل من نجاح مسار التحول مقترن باستنساخ مقومات ومرتكزات الديمقراطية الغربية من مؤسسات وممارسات وقيم وثقافة سياسية .

الفرع الثاني : المشاركة السياسية .

إن مفهوم المشاركة السياسية أوروبي النشأة ، إذ وضعت لبنته الأولى ومعاييره من قبل المجتمعات والدول الأوروبية ، ومن المعروف أن أوروبا كانت تعيش عصر الظلام والاستبداد والاضطهاد السياسي والفكري الذي كانت تمارسه الكنيسة والإقطاع والنبلاء والملوك والأباطرة وكانت المجتمعات حينها تخضع لإدارة الحاكم المستبد وإرادته هي القانون في المجتمع ، والسلطة لا ينظم سلوكها قانون ، وإن وجد لا سيادة له ، وهو تعبير عن إرادة الحاكم ، والإنسان خاضع لإرادته ، ولا حرية ولا حقوق له ، إلا مـــا تفضل بـــه الحاكم (أبو حلاوة 1521998) ، وكانت الكنيسة في أوروبا تصادر الحقوق والحريات وكانت تصنع خطرا كبيرا على الفكر والتفكير ، ونشاط الفرد والجماعة

([20])- نبيل كويبش ، مرجع سابق ، ص .33.

، وحين بدا عصر النهضة السياسية في أوروبا بدأت المناداة بحقوق الإنسان المصادرة من قبل الكنيسة ، نتيجة لازدياد العلم والثقافة ، وارتفاع المستوى الاقتصادي لتلك المجتمعات فادى ذلك الى ظهور العديد من المفكرين الذين اخذوا ينظرون للسلطة وكيفية تنظيمها وممارستها على وفق آليات وصفت بالديمقراطية .

لهذا أعدت المشاركة السياسية أداة ضرورية لغرض التمييز بيـــن الأنظمة الديمقراطية والاستبدادية ، كونها تتعلق ببنية النظام السياسي ، ومدى استجابة النظام لها وهو ما يتوقف على مدى ما يوفره النظام لها من مؤسسات تجري من خلالها المشاركة السياسية ، وهكذا أصبحت المشاركة السياسية آلية ضرورية لاختيار الحاكم والتداول السلمي على السلطة ، لكي يكون النظام ديمقراطيا يؤمن بها ويسعى لتلبية مطالبها ، وإذا لـــم يستطع النظام السياسي علـــى تلبية مطالبها ، أو تجاوزها فيمكن أن يعد نظاما متهاويا ([21]).

الفرع الثالث :التنمية السياسية .

التنمية حسب تعريف مجلس أبحاث العلوم الاجتماعية فيمكن النظر إليها على أنها مجموعة تفاعلات مستمرة تتجه نحو التمايز البنائي وتحقيق المساواة ، وزيادة قدرات النظم الانتخابية التكاملية والتكيفية .

وبالعودة إلى إسهامات الرواد الأوائل للمدرسة التنموية نجد(SHILS.E)في مؤلفه الشهير (political développement imneu states) سنة 1960 يؤكد أن لكل الدول السائرة في طريق النمو هدفا مشترك ، وهـــــو ان تصبح حديثة ، اي بمعنى " ديمقراطية ونصيرة المساواة ،

([21])- هشام سلمان حمد الخلايلة ، " اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية " (مذكرة تخرج – جامعة الشرق الاوسط – الاردن 2012) ، ص.06.

متمرسة بقوانين العلم ، متقدمة على المستوى الاقتصادي ، سيدة ومؤثرة فـــــي الحياة الدولية ، لكن هذه الطموحات توجه الدول حديثة الاستقلال نحو نموذج للحداثة هو نفسه نموذج للديمقراطية الغربية معدلا في بعض تفاصيله بحيث يسهل توطيئه أو إدخاله في المناطق الغربية عند ([22]).

بداية من سنة 1965 شكلت إسهامات "S.HUNTIN GON" اتجاها تنمويا جديدا مختلفا عن الأطروحات الكلاسيكية حيث ذهب إلى أن التطور ليس ظاهرة ذات اتجاه واحد ، كاشفا عن وهم التطور المطرد ، فالنظريات الكلاسيكية قد اخفت ظواهر التراجع التي احتلت موقعا هاما في التاريخ ، وانتهى إلى أن نماذج التحليل ينبغي إن يعاد التفكير فيها بحيث يمكن الاخذ في الاعتبار بالتساوي ذلك التعاقب لصيرورة تطور وانحلال النمط او النوع كما ميز "Huntingon " بوضوح بين التنمية والحداثة ، فهذه الأخيرة تشير في تصوره الى التكييف مع المهمة الصناعية الجديدة ، بينما التنمية مرتبطة أساسا بعامل المأسسة ، فالتنمية السياسية يجب ان تحدد بمعيار مستقل وشامل يمكن تطبيقه في المجتمعات القديمة كما في الحديثة . اذا اعتبره متطورا فكل نظام سياسي مجهز بمؤسسات مستقلة .([23])

حيث عاد بمفهوم المؤسسة ليصبح الموضوع المركزي للتحليل السياسي ، كمتغير متميز في كل دراسة للتحول ، من خلال الاهتمام بعملية بناء مؤسسات وأبنية النظام ، تحت عنوان الهندسة المؤسسية كمحور أساسي في عملية التنمية السياسية ، مع ضرورة تحقيق التوازن بين مطالب الجماهير في المشاركة وقدرة المؤسسات على استعاب هذه المطالب ([24]) ، إما " D.Apter " فقد نضر إلى التنمية السياسية

([22])- بير تراند باي ، **التنمية السياسية " (ترجمة محمد نوري المهدوي)** (ليبيا :تالة للطباعة والنشر ، سنة 2001)، ص.41.

([23])- المرجع السابق ، ص.86.

([24])- ثناء فؤاد عبد الله ، **الاصلاح السياسي ..خبرات عربية " المجلة العربية للعلوم السياسية** ، عدد 12 ، خريف 2006، ص.15.

على أنها صيرورة عامة تعنى بكل التحولات التي تتعلق بتحرير في التراب الاجتماعي أو إعادة المهام الاجتماعية ([25]).

تقوم التنمية السياسية على تحقيق عملية التنوع والانتشار والتداخل على الصعيد السكاني بحيث تزداد المساهمة الشعبية ويرتفع مدى الإحساس بمبادئ المساواة وتقبل القوانين على الصعيد الحكومي بزيادة قدرة النسق السياسي على إدارة الشؤون العامة والسيطرة على الخلافات ومعالجة المطالب الخاصة بأفراد المجتمع ، وعلى الصعيد البنيوي بحيث تحقق الدولة تنوعا بنيويا اكبر وتخصصا وظيفيا أعلى درجة وأشد من التلاحم أو الاندماج يفوق ما لدى المؤسسات والمنظمات الأخرى ([26]).

وهناك من يضفي على التنمية بعدا قيمي فيربطها بتحقيق الديمقراطية " فوق هذا الاتجاه التنمية السياسية صفة مرادفة لإقامة المؤسسات والممارسات الديمقراطية والتي يرمي من خلالها الى إجراء تعبئة جماهيرية أوسع واشمل ومشاركة في الشأن السياسي اكبر ([27]).

الفرع الرابع : التحديث السياسي

التحديث مفهوم مرتبط أساسا بما حدث في أوروبا في مرحلة عصر النهضة ، ثم أصبحت نظريات وأدبيات التحديث تعبر عن محاولات لتعميم عصر النهضة بكل الياته وعملياته على كافة المجتمعات الساعية نحو الرقي ، حيث يركز التحديث على ثلاثة أبعاد :

([25])- بيرتراند بادي ، مرجع سابق ، ص.97.

([26])- رعد عبد الجليل علي ، **التنمية السياسية مدخل للتغيير** (ليبيا : الجامعة المفتوحة ، سنة 2002)، ص.25.

([27])- نفس المرجع ، ص.27.

اولها : التطور التكنولوجي اي التصنيع وازدها سيطرة الإنسان على بيئته الطبيعية ، من خلال تراكم المعرفة العلمية بقواعده .

ثانيها : ابعد المؤسسي التنظيمي المتمثل في مقدار التمايز البنائي الوظيفي ، وتقسيم العمل ودرجة تعقيد المجتمع .

وثالثها : البعد الموقفي المتمثل في مستوى الرشادة العلمنة والابتعاد عن التفكير الديني ، وينظر الى التحديث كحزمة مترابطة الابعاد من خلال مجموعة مؤشرات كزيادة درجة التحضر ، نمو المعرفة ، انتشار وسائل الاتصال ، والمشاركة السياسية وهو ما يكشف كون التحديث خبرة أوروبية بالأساس ([28]).

حيث تصور " A.Moore " فالتحديث هو عملية تتضمن إدخال تحول كلي شامل في بناء ونظم المجتمع التقليدي ، الذي لم يصل بعد إلى مستوى المجتمع الحديث ، بحيث يستهدف هذا التحول إحلال نموذج من أنماط التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي المميز للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصاديا والمستقرة سياسيا نسبيا بدلا من النماذج التقليدية السائدة في هذه المجتمعات([29]).

بوجه عام هناك اتجاه نحو تعريف التحديث على كونه عملية نقل النماذج الثقافية بمختلف مفاهيمها الى المجتمعات التقليدية من خلال الاستناد الى نقل التكنولوجيا والتصنيع واساليب الحياة ([30]).

([28])- عبد العزيز شادلي ، **قدرة النظم العربية على البقاء " مصطفى كمـــال السيد محررا** ، الاصلاح السياسي في الوطن العربي " ، ص.334.

([29])- علي غربي واخرون ، **تنمية المجتمع مـــن التحديث الى العولمة** (القاهرة : درار الفجر للنشر والتوزيع ، سنة 2003)، ص.40.

([30])- المرجع السابق ، ص.42.

المطلب الثالث : دوافع الإصلاح السياسي وشروطه

نتطرق وفق هذا المطلب إلى تبيان الدوافع الأساسية للإصلاح السياسي وشروطه وهذا من خلال التطرق إلى فرعين ، الفرع الأول : دوافع الإصلاح السياسي ، الفرع الثاني : شروط الإصلاح السياسي .

الفرع الأول : دوافع الإصلاح السياسي

ينظر للإصلاح السياسي على انه مجموعة من الممارسات التي تعمل على تحديث الدولة في بعض المجالات الحياتية التي تعرف الأزمة ، كما انه مؤشر على قدرة النظام السياسي والاستمرارية عن طريق لعبة تبادل الأدوار والتحالفات وخلق مصادر مشروعية جديدة ، وبالتالي الإصلاح السياسي ضرورة ملحة من اجل تحصين الدولة لمواجهة الاستحقاقات المستقبلية ([31]).

كذلك تضاربت الآراء حول دوافع الإصلاح السياسي ، حيث يرى فريق ان العالم حقيقة متغيرة وبالتالي فان التغيير هو سنة الكون ، والإصلاح عملية طبيعية وحضارية لا بد من الدخول فيها من اجل تغيير الواقع الراهن السيئ بواقع أفضل لأنه السبيل إلى مستقبل واعد بالانفتاح السياسي تسود فيه العدالة والمساواة والحرية ([32]).

وفي هذا الصدد تقدم الأستاذ غسان سلامة بعدة صيغ في مقالة " نحو عقد جديد بين الدولة والمجتمع " Contrate tween stat and soncity to ward a naw " انه ينبغي قبل كل شيء إجراء عملية

([31])- مناصرة ماركسي ، **حول الاصلاح السياسي والدستوري في دول المغرب العربي الكبير ، قراءة في تجربة مجهضة** ، كنعان النشرة الالكترونية ، ع703 .2005، ص.02 www.kanaanolin.org/articles.2013/04/09/10:10.

([32])- محمد تركي سلامة ، الاصلاح السياسي دراسة نظرية ، مقال الكتروني ، جامعة الاردن www.jv.eda.jo/eodpublication، ص.02

إصلاح شاملة تتضمن أساسا الجانبين الاجتماعي والاقتصادي ، كما يعتبر حسن مونعيمان في مقالة " أربع سنوات إضافية لبوش : اي خطة للعمل العربي ؟ four move for bush any and work ? plan أن المجتمع المدني هو المسئول في المقام الأول عن بدء مشروع شامل لعملية الإصلاح وتحديد أهدافها كما يوضح الحاجة إلى تحقيق نظام سياسي قائم على المدينة المشاركة الديمقراطية ([33]).

وفي ظل العولمة الرأسمالية موجة إصلاحية تحت شعارين " نقل التنمية السياسية وتعزيز الحكم الصالح ، فان فريق أخر يرى ان الإصلاحات المفروضة من الخارج والتي ينادي بها الغرب ما هي إلا حلقة من حلقات الهيمنة والتأمر لتحقيق مصلحة شخصية ، نظرا للتطورات الحاصلة على المستوى الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي وهيمنة القطب الواحد على العالم وانتشار موجة الإرهاب وتداعياته بعد إحداث 11سبتمبر 2001 والمبادرة الأمريكية لمشروع الشرق الأوسط ([34]).

والحقيقة انه بغض النظر عما إذا كان الإصلاح السياسي رغبة ومصلحة ملحة او مرفوضة من الخارج الا انه لا بد من الإشارة إلا أن الإصلاح السياسي أمر لا بد منه انطلاقا من المسلمات التالية : ([35])

- تشكل ثقافة كونية جديدة يصعب التمرد عليها او رفضها ، بل يجب التكيف معها ومواكبتها في ظل التطور العلمي .

- تداعيات العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية على الدول ، خاصة التي تعاني من هشاشة على مستوى أبنيتها ومؤسساتها ومشاكلها الاقتصادية والاجتماعية .

([33])- طارق عاشور ، **الاصـــــلاح السياسي العربي (تحليل الحالة الجزائرية) بعد عـــــــام 2011** ، (جامعة سعيدة الجزائر) ، ص.32.

([34])- محمد تركي بني سلامة ، مرجع سابق ، ص.03.

([35])- هشام سلمان ، مرجع سابق ، ص.39.

- انتشار الثورة الديمقراطية في معظم دول العالم حيث أصبحت الديمقراطية الخيار الأمثل للشعوب .

- الإصلاح السياسي عملية ديناميكية حيوية مستمرة ينبغي أن تكون نشطة مهما كانت قوة الأمة ورصيدها الحضاري .

- اشتمال قيم العدالة والديمقراطية على إغراءات تحقق مصالح عامة للدولة منذ أن تكون أفكار إلى أن تصبح ممارسة طبيعية يشعر بها الناس .

الفرع الثاني : شروط الإصلاح السياسي

ان اي تغيير حقيقي يعني الانتقال من موضع إلى آخر مغاير كليا ، وبالتالي فان التغيرات المحدودة أو الشكلية ذات الأثر المحدود لا يمكن أن تدخل نطاق مفهوم الإصلاح ، لأنه يتطلب إحداث تغييرات جذرية عميقة شاملة ومستديمة ، وقد بات من المعروف انه ثمة شروط أساسية لعملية الإصلاح السياسي ([36]) نذكر فيما يلي :

* يرى " هينتينغتون " إن الإصلاح السياسي يجب ان يكون ذاتيا من الداخل شاملا لمختلف مناحي الحياة السياسي " البنيوية التشريعية " وينحى منحى التدرج والشفافية ويركز فيه على المضمون وليس الشكل .

* ومنه يمكن القول إن الإصلاح السياسي يتطلب استخدام آليات متعددة منها الشفافية بالانفتاح الشامل على الجمهور في كل السياسات والممارسات ، وكذلك المسائلة وذلك بإشراك الجمهور بعد

(36)- محمد تركي بني سلامة ، مرجع سابق ، ص.03.

الاطلاع على سياسات الحكومة بإبداء رأيه في تلك السياسة المنتهجة ، ومنها حسن الحكم الذي يعني الترميم والدقة والوعي في كل ما يتعلق بقضايا الدولة .([37])

* وجود وضع شاذ يتطلب الإصلاح كغياب العدالة والأمن ، وتحديد العلة يساعد في تحديد موطن الخلل وبالتالي يتم اختيار إجراءات الإصلاح المناسبة .

* إن يكون للإصلاح صفة الاستمرارية وغير قابل للتراجع لان التغييرات المؤقتة التي تاتي كمسكنات ظرفية لا يمكن اعتبارها إصلاحا حقيقيا يسهم في حل المشكلة ، فعلى سبيل المثال هناك بعض الأنظمة السياسية تبادر بخطوات نحو الديمقراطية كفسح المجال أمام الصحافة والإعلام والسماح بتشكيل التنظيمات تمثل المجتمع المدني ، وما ان يلي ذلك انتخابات حتى يبدأ النظام في ممارسة الالتواء والضغوط عليها للحد من نشاطها ، وهذا ما يشكل عائق أمام الإصلاحات السياسية ([38]).

*كما أن متطلبات الإصلاح الحقيقي تستوجب الاسترشاد بمجموعة من المعايير والضوابط التي تواجه المرحلة الانتقالية للوجهة الصحيحة ، فبعضها يتعلق باستراتجيات وأهداف السياسية وأولوياتها وبرامجها ، وبعضها يتعلق بمدتها وتنفيذها والياتها ([39]).

* ويشير "عزمي بشارة " إلى أن فكرة الإصلاح السياسي يجب توضيحها وتحديدها على النحو السليم ، فقد يستخدم كأداة لتحقيق مصالح شخصية حيث تصبح شعارات يتم بموجبها عقد المؤتمرات وتوزيع الأعمال ، لذلك فان الإصلاح السياسي الحقيقي يتطلب إزالة العوائق الإدارية في جهاز الدولة كذلك

([37])- امين المشاقبة ، مرجع سابق ، ص.114.

([38])- محمد محمود السيد ، **مفهوم الاصلاح السياسي** ، محرر : مواضيع وابحاث سياسية ، الحوار المتمدن ع3555 مقال الكتروني www.ahewar.org/debat/show-art. .2011.

([39])- هشام سلمان ، مرجع سابق ، ص.40.

الثقافية والاجتماعية ، وهذا بدوره يتطلب إدارة واضحة للفاعلين السياسيين في عملية الإصلاح قبل النظر في شان الدور الحاسم الذي من الممكن ان يؤديه المجتمع المدني ([40]).

المبحث الثاني : واقع الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي .

نتطرق في هذا المبحث إلى واقع الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي استنادا إلى ثلاث مطالب مقسمة إلى فروع كالتالي :

المطلب الأول : عوامل الإصلاح السياسي في الدول المغاربية .

المطلب الثاني: المنجزات الديمقراطية بالمنطقة العربية وتقييمها .

المطلب الأول : عوامل الاصلاح السياسي في الدول المغاربية .

الفرع الاول : العوامل الداخلية

فمن بين العوامل الداخلية التي ساهمت في بناء الصرح الديمقراطي المغاربي الانكباب على بناء دولة وطنية وفاعلة يمكن ان تؤثر على التركيبة الاجتماعية والاثنية للدول المغاربية ، قصد تفكيك البنى التحتية والهياكل القبلية التي تتنافى وبناء الدولة الديمقراطية ، بحيث يتعين ان يكون الولاء للدولة بدل القبيلة من جهة ، ومن جهة ثانية سوف تتطلع هذه الدول بدور فعال ومهم من اجل تكريس مفهوم الوحدة الوطنية ونبذ الخلافات العرقية والقضاء على النزاعات الدينية والتعصب المذهبي إلى غير ذلك من أسباب الشتات والتفرقة ، وهذا من شانه ان يساهم في إحداث مؤسسات منتخبة ، تمثل المواطنين وتنبثق عنها الأجهزة الحاكمة .

([40])- طارق عاشور ، مرجع سابق ، ص.33.

وقد ظهرت الدولة كمسجد للكفاح الوطني وقوة وحيدة مما مكن من إحداث ثورة داخلية ، قصد تحديث وعصرنه المجتمع السياسي ، وتأسيس الاندماج بين الرمزية والواقع .

ونتساءل هنا عن نوعية الايدولوجيا التي سوف تتبناها كل دولة على حدة بعد الاستقلال وكذا الطريقة التي ستعتمدها لبناء كيانها ؟

فإذا ما رجعنا الى الخلفية الدينية والاجتماعية والسلالية وكذا إلى نمط الاستعمار الذي خضعت له كل دولة من دول المغرب العربي ، سوف نلمس بجلاء الاختلافات الموجودة بينها .

فبالنسبة لتونس مثلا : وكما يرى الأستاذ عبد الله العروي ، فقد كانت دائما اقرب الى دولة عصرية على الشاكلة الأوروبية وقادرة على تحقيق الانصهار الذي طالما تأخر انجازه ، حتى يحصل توافق وتلاؤم بين المجتمع والدولة ، وقد ساعد في تحقيق هذا التقدم المجتمع التونسي نفسه المتميز بالعقلنة والعلمنة ، اللتان ساهمتا في تجنيبه كثيرا من الحزازات ، وكذا الى تركيز السلطة بيد حكومة مركزية وإحداث دولة قوية ، كما نهجت تونس وحدة التعليم بهدف الوصول إلى إرساء منظومة تربوية عصرية غير نخبوية ، وتجنب إقامة نوع من الازدواجية في التعليم كما حصل في المغرب ([41]).

وفيما يتعلق بالجزائر فالقطيعة تكاد تكون مطلقة بين المخزن التقليدي والدولة الجديدة مادام الاستعمار قد حطم النخبة القائمة وأزاح الزعامات التقليدية الوسطى وقضى على جميع الرموز ، فكان لا بد ان تاتي المبادرة من القواعد الشعبية لا من المركز وبالرجوع الى دور الدولة ، القومية في تكريس مفهوم الوحدة الوطنية من خلال نبذ النزاعات القبلية والتعصب الديني او اللغوي ، يمكن أن نقول إنها قد أفلحت إلى حد ما في تحقيق هذه الغاية وذلك من خلال إحداث مؤسسات تمثيلية .

([41])- احمد الداسر **" التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي "** ، استاذ جامعي كلية الحقوق بالمحمدية .

لقد سعت الدولة المغربية بعد حصولها على الاستقلال الى بناء دولة الحق والمؤسسات منذ أوساط الخمسينيات ، فالمغرب منذ انتقاله إلى عهد الحرية والسيادة لم يدخر جهدا في إيجاد الإطار المؤسساتي الأمثل للممارسة الديمقراطية ، فسار على النهج الفرنسي باختياره نمطين من الديمقراطية ، أي الديمقراطية النيابية والديمقراطية شبه المباشرة عبر الاستفتاءات ، فمنذ سنة 1956 وهو يبني اللبنات الأولى لدولة عصرية وقوية وذلك على مستويين :

- المستوى القانوني حيث عرف المغرب منذ 1956 الى 1962 ميلاد مجموعة من النصوص القانونية والظواهر المنظمة لعمليات الانتخاب ، حيث بادر إلى إجراء انتخابات جماعية ، ثم الى وضع الدستور الأول الذي مهد الطريق الى تنصيب المؤسسات السياسية المنصوص عليها في الدستور ، كما بدا بإصدار نصوص تكرس ممارسة الحريات كظهير الحريات العامة وظهير المنظم للوظيفة العامة .

- على المستوى التطبيقي انطلق المسلسل ابتداء من تنصيب المجالس الجماعية سنة 1961 الى الانتخابات التشريعية لسنة 1963 ، التي أفرزت أول مؤسسة برلمانية بالمغرب مكونة من غرفتين ، وهكذا فقد اكتمل البناء الدستوري والقضائي والإداري ابتداء من ذلك التاريخ مما اعتبر تدعيما للدولة القومية ، ومن شان هذه المؤسسات التمثيلية ان تشد البنيان الاجتماعي والسياسي المغربي ، وتحول دون اي تفرقة وانفصال ، باعتبار انها مؤسسات كل المغاربة ، وقد عرف المغرب إلى يومنا هذا سبعة تجارب برلمانية ، أسفرت التجربة الأخيرة عن تشكيل حكومة التناوب التوافقي ([42]).

أما فيما يخص الجزائر ذلك القطر المغاربي الأكبر من حيث المساحة ، الذي لم يعرف حكما مركزيا حقيقيا إلا بعد أن استقل عن فرنسا سنة 1962 فقد تبنى النهج الاشتراكي على الطريقة السوفيتية شكلا ، ونظرا لتبنيه نظام الحزب الواحد فقد كان البرلمان المنتخب آنذاك او مجلس الشعب ذا لون واحد

(42)- احمد الداسر ، **" التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي "** ، مرجع سابق ، ص.04.

وأعضاؤه كلهم ينتمون الى جبهة التحرير الوطني ، ولم تكن هناك معارضة بطبيعة الحال ، لكن بعد وفاة الرئيس هواري بومدين بدأت الجزائر خلال أواخر حكمه من نظام الحزب الواحد الى التعددية الحزبية سنة 1989 بناء على الدستور الجديد ، كنتيجة للاضطرابات والاحتجاجات المسلحة لسنة 1988 في نطاق ما اصطلح عليه بخريف الغضب .

وهكذا ظهرت على الساحة السياسية الجزائرية ما يربو على خمسين تنظيما سياسيا من ابرزها جبهة الإسلامية للإنقاذ ، كما أجريت في الجزائر انتخابات تشريعية سنة 1991 ، كان فيها النصر المطلق للجبهة الإسلامية للإنقاذ الشيء الذي أثـار دهشة العسكريين والأوساط السياسية ، فقام القادة العسكريين إلى إقالة الرئيس الشاذلي بن جديد ، باعتباره المسئول عن هذه التطورات التي ليست في صالح البلاد حسب تقديرهم ، هذه المحاولات الانتخابية أفرزت اختلالات خطيرة في المجتمع الجزائري ، وفتحت الباب على مصرعيه للتشرذم والتشتت والعنف الذي لا يزال يحصد المئات من الأرواح البريئة ([43]).

– لم يقتصر جهد دول المغرب العربي على بناء الدولة الوطنية وتدعيم الاستقلال السياسي بل حاولت كل دولة من بينها عصرنه الأجهزة الإدارية والقضائية ، فكل الدول ما عدا ليبيا أخذت بنفس النظام المطبق في فرنسا فيما يخص طريقة التنظيم الإداري ، ولا سيما فيما يتعلق بالإدارة الترابية .

وقد عمل المغرب على ترسيخ مفاهيم وأسس الإدارة الحديثة باعتماد أساليب المركزية الادارية واللاتركيز الإداري ثم اللامركزية الإدارية ، وذلك لبناء ديمقراطية محلية تدريجيا ، رغم الصعوبات المتمثلة في ضعف المستوى الفكري والمادي للساكنة المغربية ، لكن بعد تطور الإدارة وتطوير عملها حتى تقوم بالدور المنوط بها أحسن قيام ، لن يأتي إلا بعد الثمانيات موازاة مع تطبيق برنامج التقويم

(43)– احمد الداسر ، نفس المرجع ، نفس الصفحة .

الهيكلي الذي كان يهدف إلى تحقيق نوع من الاستقرار على المستوى الفكري والمادي للساكنة المغربية ، لكن تطوير الإدارة وتطوير عملها حتى تقوم بالدور المنوط بها أحسن قيام ، لن يتأتى إلا مع بداية الثمانينات موازاة مع تطبيق برنامج التقويم الهيكلي الذي يهدف الى تحقيق نوع من الاستقرار على المستوى الماكرو اقتصادي ، كبداية لمسلسل الإصلاحات الإدارية الذي شمل بعض دول المغرب العربي التي عرفت اقتصادياتها طابعا ليبراليا وانفتاحا كبيرا على الخارج ، موازاة مع تخلي الدولة عن دورها لفائدة القطاع الخاص ، مع عقلنة تسيير الشأن العام وخوصصة القطاعات ذات الطابع التجاري ، وتحديث التسيير بالنسبة للموارد البشرية .

هذه الإصلاحات لم تعرف بالطبع نفس التطور بالنسبة لكل الأقطار المغاربية لا سيما الجزائر وليبيا ، فالجزائر خضعت لنظام الحزب الواحد والاقتصاد الموجه منذ الاستقلال ، ولم يبدأ فيها مسلسل الإصلاحات إلا مع سنة 1988 التي يعتبرها الخبراء سنة التحولات الكبرى في مجال الإصلاحات السياسية والدستورية والإدارية والاقتصادية ، وذلك بعد التخلي عن الايدولوجيا الاشتراكية ، وهكـــذا بدأنا نلاحظ تلاشي التيار المركزي المتشدد على المستوى القرارات الإدارية ، وتم الحد من الشؤون الجهوية والإقليمية والمحلية ([44]).

الفرع الثاني : العوامل الخارجية

ليس هناك مجال للشك بان الأفكار الليبرالية الغربية والنموذج الديمقراطي التعددي قد افلحا في نهاية المطاف في الصمود في وجه النهج الاشتراكي السوفيتي ، وهكذا فان الأنظمة المغاربية قد تأثرت فعلا بالايدولوجيا الغربية والدساتير الأوروبية لا سيما الفرنسية منها .

([44])- المرجع السابق ، ص.06.

ومن اهم العوامل الخارجية التي أثرت في التحولات الديمقراطية التي طالت الانظمة السياسية المغربية ، نجد إعلانات الحقوق والدساتير الغربية ، ويعتبر دستور 1958 النموذج الذي احتذت به التجربة المغربية ثم التجربة التونسية نسبيا ، وفيما بعد موريتانيا والجزائر بعد المصادقة على دستور 1989.

أيضا لعبت المؤسسات الدولية كصندوق النقد الدولي الذي ساهم بدور فعال في توجيه الدول المغاربية اقتصاديا وسياسيا عبر تطبيق سياسة التقويم الهيكلي ، بسبب الوضعية الاقتصادية والمالية المتأزمة بهذه البلدان ، وقد تجلت هذه السياسة في فرض إجرات ذات طابع تقشفي في الميادين المالية والاقتصادية والاجتماعية ، إضافة إلى صندوق النقد الدولي توجد المنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، مثل منظمة الأمم المتحدة التي تتدخل في دول عديدة قصد حماية حقوق الإنسان ، وإرساء الأمن وحماية المدنين والأقليات ، وكل هذا لا يتحقق إلا عن طريق الديمقراطية التي يفترض أن تتحقق عن طريق انتخابات نزيهة بإرساء بعثات من المراقبين للوقوف على العمليات الانتخابية ، أيضا نجد منظمات أخرى كالمنظمة العالمية للتجارة التي تفرض على أي عضو يود الانخراط فيها أن يتقيد بالسلوك الديمقراطي ، وكذا منظمة العفو الدولية واللجنة الدولية لحقوق الإنسان .

من العوامل الخارجية الأخرى التي تبقى الى حد ما قوية هناك الهيمنة الأمريكية التي تتجلى في وصايتها على المنظمات والهيئات الحقوقية والمالية والاقتصادية ، زيادة على تعاظم قوة الاتحاد الأوروبي الذي يملي التعامل معه بحكم القرب الجغرافي لدول المغرب العربي ، الانخراط الجبري الذي لا رجعة فيه في التحول الديمقراطي .([45])

المطلب الثالث : المنجزات الديمقراطية بالمنطقة المغاربية وتقييمها

(45)- المرجع السابق ، ص.07.

ونتطرق فيه إلى أهم المنجزات الديمقراطية بالمنطقة المغاربية مع تقييم لهذه المنجزات وذلك من خلا الفرع الأول : المنجزات الديمقراطية بالمنطقة المغاربية ، والفرع الثاني : تقييم التجارب الديمقراطية العربية .

الفرع الأول : المنجزات الديمقراطية بالمنطقة المغاربية

لقد ساهمت بالفعل العوامل الداخلية والخارجية في تحريك رياح التغيير والنقلة السياسية في المغرب العربي ابتداء من نهاية الثمانينات وبداية التسعينات ، حيث تم تسجيل خطوات مهمة على درب الإصلاح السياسي والديمقراطي لهذه الدول ، عن طريق تحقيق بعض المنجزات الديمقراطية الهامة الممثلة في الأساس في المراجعات الدستورية التي طالت جل دول المغرب العربي ، وتسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية هامة ، وكذا تنمية حقوق الإنسان مع توظيف الخصوصيات المحلية ومزجها مع المبادئ الغربية ، وقد ساعد في تحقيق كل هذه المنجزات انخراط النخب المغربية في عملية التحول الديمقراطي .

وهكذا عرف المغرب مراجعتين دستوريتين خلال عقد التسعينات الأولى سنة 1992 والثانية سنة 1996 ، طبعهما انفتاح المؤسسة الملكية على المعارضة وإعطائها إمكانية المشاركة في الحكومة وتحمل المسؤولية لكن هذه المشاركة لن تتأتى إلا مع دستور 1996 بتشكيل حكومة التناوب .

إضافة إلى إعطاء الفرص للمعارضة للمشاركة في الحكومة ، فان هاتين المراجعتين الدستوريتين جاءتا ببعض الايجابيات الأخرى ، منها تقييد سلطة الملك نسبيا في مجال إصدار الأمر بتنفيذ القانون ، وتقوية دور البرلمان بتعزيز وظيفته التشريعية ، وكذا منح الوزير الاول الحق في اختيار أعضاء الحكومة واقتراحهم على الملك .

كمـــــا طبع هــذه المرحلة إحداث المحاكم الإدارية وإنشاء وزراة مستقلة تتكلف بحقوق الإنسان ، إضافة إلى إحداث ديوان المظالم ، والمعهد الملكي للدراسات الامازيغية ، والمجلس الأعلى للسمعي البصري ، وهي مؤسسات أحدثت مع بداية العقد الأول من الألفية الثالثة لتلعب دورا مهما وبارز في تعزيز المكاسب الديمقراطية وتوسيع مجال الحقوق والحريات .

لم تشهد باقي دول الغرب العربي نفس المنجزات التي تم تحقيقها بالمغرب ، فالجزائر عرفت انتقالا ديمقراطيا نسبيا خلال أواخر الثمانينات بعد تبني التعددية الحزبية وإصدار خلال عقد التسعينات مراجعتين دستوريتين لسنتي 1989 و 1996 لكن رغم هذه المراجعات الدستورية فان النظام الجزائري يبقى ذو طابع عسكري ، كما انه من المستحيل حسب بعض السياسيين اعادة الشرعية للنظام الجزائري .[46]

بخصوص تونس فقد شهدت بعد تولي زين العابدين بن علي بعض الانجازات الديمقراطية ، منها بالخصوص تعديل الدستور ، الذي بموجبه ألغيت الرئاسة لمدى الحياة كما كان مقررا في عهد الرئيس الأسبق الحبيب بورقيبة وكذا إصدار القانون الدستوري سنة 1988 الذي أصبحت بموجبه قرارات المجلس الدستوري ملزمة لكافة السلطات في الدولة ، وأخر مراجعة دستورية بتونس هي التي أجريت سنة 2002 بواسطة استفتاء دستوري ، وقد مس هــذا التعديل معظم أبواب الدستور ، وقد تم إقرار الانتخابات الرئاسية على دورتين ، كما أحدثت غرفة ثانية للبرلمان لتعميق المشاركة السياسية وعقلنه العمل التشريعي ، أما بالنسبة لموريتانيا وبعد التحول من النظام العسكري إلى نظام الحكم الديمقراطي الذي جرت فـــي بدايته أول انتخابات رئاسية تعددية ، فقد تم إصدار دستور 1991 بعد عرضه على

(46)- المرجع السابق ، ص.12.

الاستفتاء الشعبي ، وموازتا لذلك فقد صدرت عدة أوامر قانونية منها ما يتعلق بالأحزاب السياسية وبحرية الصحافة وبتشكيل واختصاصات المجلس الدستوري .

إن المنجزات الديمقراطية بدول المغرب العربي لم تقف عند هذه المراجعات الدستورية التي تعتبر إلى حد ما محفزة للتحول الديمقراطي ، تعدى ذلك بتسجيل خطوات اقتصادية واجتماعية في سبيل تحقيق إقلاع اقتصادي مهم .

لقد وعت الدول المغاربية بضرورة الاهتمام بالجانب الاقتصادي للخروج من الأزمة الاقتصادية التي تؤرق الأنظمة وتسبب لها متاعب ، فتونس ومنذ 1987 طبقت سبـــع مخططات اقتصادية ، وركزت اهتماماتها كلها على القضايا المصيرية سواء على المدى المتوسط او البعيد مثل التربية والصحة والتشغيل ، وإقامة بنفس المناسبة مخططات جهوية منسجمة مع المخطط الوطني ، وقد حققت تونس تنمية شاملة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية بخلق نسيج صناعي كثيف ومتكامل ، كما تحسن مردود القطاع الفلاحي والسياحي والنفطي .

ايضا اتبع المغرب نفس السياسة ، حيث رسم بالنسبة لكل مخطط التوجهات الاقتصادية والاجتماعية الهامة التي يريد تحقيقها خلال مدة معينة ، وآخر مخطط للتنمية هو ذلك الذي وضعته حكومة التناوب سنة 1999 الذي انتهى به العمل سنة 2004 والتي ركزت فيه على تدعيم الاستثمار الداخلي والخارجي والاستغلال العقلاني للثروات السمكية وعدم تجديد اتفاقيات الصيد البحري مع الاتحاد الأوروبي ، وكذا الإصلاح الجبائي من مسايرة المستجدات والتطورات الاقتصادية ([47]).

وعلى الجانب الاجتماعي فقد فتحت عدة اوراش بالمغرب تتوخى الاهتمام بالمرأة وإدماجها في التنمية ، وقد تحقق هذا الأمر فعلا بصدور مدونة الأسرة التي أعادت للمرأة مكانتها الايجابية داخل المجتمع

([47])- المرجع السابق ، ص.12.

المغربي ، كما تم وضع نظام للتغطية الصحية أو نقابية وكذا إحداث وكالتين للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الأولى بالشمال والثانية بالجنوب إضافة الى تحسين المعاشات والتعويضات العائلية والنهوض بالعالم القروي الذي يعتبر أهم الأولويات .

لم تخرج تونس كذلك من القاعدة بحيث تم النهوض بالجانب الاجتماعي للمواطن وتحسين مستواه المعيشي ، وتم الحد من التهميش والفقر والإقصاء ومحاربة الأمية .

وفيما يتعلق بالجزائر فقد نهجت أسلوبا خاصا للحد من الأزمات الاجتماعية كإتباع سياسة تكوينية وتعليمية ، غير أن السياسة الأمنية والقضاء على الإرهاب شكلا أولى انشغالات الحكومة ، الشيء الذي اثر سلبا على الاهتمام بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية ([48]).

الفرع الثاني : تقييم التجربة الديمقراطية

رغم الجهود التي بذلت على الصعيد السياسي والاقتصادي وانخراط الدول المغاربية في هذا المجال ضعيفة ومحدودة إلى حد ما ، بسبب الشروط الموضوعية والجوهرية غير المتوفرة ، كما إن البيئة المغاربية غير ناضجة لتقبل الأساليب الديمقراطية .

وتبقى أهم العراقيل التي تواجه كافة دول المغرب العربي دون استثناء ، رغم وجود بعض الخصوصيات ، متمثلة في تفشي البطالة والفقر والأمية والحرمان ، الأمر الذي قد تتولد عنه ظاهرة التطرف ، وكذا ظاهرة الارتشاء التي تقف أمام كل تقدم اقتصادي وسياسي يخدم المصلحة العليا للبلدان المغاربية .

([48])– نفس المرجع ، نفس الصفحة.

وإذا كان المغرب يبقى الأرقى من حيث تجربته ذات الخصوصيات المتميزة حيث عمل على الرقي بمؤسساته الى مصاف المؤسسات السياسية العريقة ، وانه قطع أشواطا كبيرة على درب البناء الديمقراطي ، فانه لا زالت تعترضه عدة معوقات تحول دون إنجاح المسلسل الديمقراطي كما يراه البعض ، فالمتتبع للتطور السياسي والدستوري المغربي يلمس ذلك بجلاء من خلال التجاري التي مر بها ، بحيث يرى جل المحللين السياسيين أن الديمقراطية لا يمكن اختزالها في انتخابات محلية أو تشريعية ولو افترضنا إنها نزيهة ، بل يتعين توفير الشروط الجوهرية والبنيوية لممارستها وإيجاد التربة الخصبة لزرعها .

وبخصوص الجزائر فان اكبر عائق يحول دون تحقيق تحول ديمقراطي حقيقي هي المؤسسة العسكرية التي تعتبر نفسها وصية على هـــــذا التحول خدمة لمصالحها وحفاظا على امتيازاتها ، وهذا ما أفضى بالجزائر إلى فوضى وحرب أهلية حصدت عشرات الآلاف من الأبرياء ، بسبب عدم احترام الإرادة الشعبية الحقيقية .

هذه الوصاية العسكرية على التحول الديمقراطي أدى أيضا إلى تهميش الأطراف المعنية بالإصلاحات السياسية ، كما أن الجهاز القضائي يشكل عرقلة قوية باعتباره مشلولا وغير قادر على إصدار الأحكام والعقوبات في حق المخالفين والمعتدين من رجال الأمن والدرك والعسكريين وغيرهم من المسئولين عن التصرفات الجسدية والقتل الجماعي والتعذيب ([49]) ، هناك عائق آخر وهو ناتج عن التهميش ويكمن في سكان منطقة القبائل ، التعامل مع السلطات المركزية ومطالبتهم بمنحهم وضعا خاصا .

إما تونس فرغم ما يميزها عن باقي دول المغرب العربي مـــن أنها لا تعانـــي من مشكل ألاثني ، إلا أنها تشكو من عدة عقبات تتجلى في ضعف المجتمع المدني ، وهيمنة الحزب الحاكم وإدماج هياكله

([49])- المرجع السابق ، ص.13.

وتنظيماته في الهياكل العامة للدولة ، إضافة إلى إقصاء المنضمات الحزبية الأخرى من الحياة السياسية ، وعدم إشراك المعارضة في اتخاذ القرار وتهميش الحركات الإسلامية ، ويتم التظاهر بتطبيق الديمقراطية الاقتصادية والاجتماعية وإخفاء معالم ديكتاتورية سياسية .

كما يطبع النظام التونسي عدم احترامه لحقوق الإنسان بسبب الاعتقالات التحكمية والتعذيب في السجون الذي يطال الناشطين في الحقل السياسي ، وعدم وجود صحافة مستقلة ومعارضة ، بل يتم الاعتماد على صحافة الدولة لوحدها ، الإعلام الرسمي اللذان يكرسان الوضعية ويزيد الوضع استفحال وتأزما .

وبخصوص موريتانيا ، فان هنـاك عدة عراقيل تواجهها تتمثل في الطابع القبائلي والعشائري للدولة ، مما يجعل الولاء يكون للقبائل وليس للدولة ، كما أن النخب السياسية الموريتانية والأحزاب ومؤسسات المجتمع المدني تبقى هشة إلى حد كبير ، الشيء الذي جعل حجم ووزن التغيرات لا يستجيبان لطموحات المرحلة ، فالترميمات بقيت شكلية وبدون مضمون بسبب وجود نخبة تقليدية كلاسيكية توجه مسار التحول على الرغم من نقص درايتها في هذا السياق ، زيادة على استئثار الحزب الواحد بالعمل السياسي وإقصاء النخب المنافسة ، ويضاف إلى كل هذا الظروف الاقتصادية والاجتماعية المحلية الموريتانية غير كفيلة باستيعاب المفاهيم الديمقراطية الغربية التي تعتمد على الرأسمالية كـــغذاء روحي لها ، وان الفرد والمبادرة الفردية هما عماد الرأسمالية ([50]).

الحالة الأخيرة ضمن دول المغرب العربي هي ليبيا التي يشكل نظامها السياسي نموذجا فريدا في المنطقة بخصوصياتها المؤسساتية ونهجه الإيديولوجي ، فالنظام الليبي رغم إقدامه على الإصلاحات الاقتصادية فانه يعاني من فقد الديمقراطية ، فاحتكار القرار السياسي من قبل نخبة عسكرية حاكمة

([50])- المرجع السابق ، ص. 13-14.

بقيادة معمر القذافي يجعل إقامة نظام ديمقراطي بليبيا شبه مستحيلة في ظل الواقع الحالي ، حيث لا وجود لمجتمع مدني ولأحزاب سياسية ولانتخابات ولو صورية ولا لحقوق الإنسان ولا وجود لدستور ينظم الاختصاصات ويوزع السلطات ، إضافة إلى غياب إرادة حقيقية لدى الأطراف الفاعلة في الحياة السياسية الليبية من اجل تحقيق التغيير والتحول الديمقراطي المطلوب ، وسننتظر ما قد تسفر عليه الأشهر المقبلة من تحولات سياسية بعد ما تم الكشف عن المفاوضات الأمريكية الليبية السرية بخصوص البحث عن أسلحة الدمار الشامل ، كمرحلة أولى لتجاوز الأزمة الأمريكية – الليبية ورفع الحصار الاقتصادي المفروض على ليبيا .

وفي الأخير لا يمكن أن ننكر انه قد بذلت مجهودات جبارة خلال عقد التسعينات في بعض دول المغرب العربي قصد تحقيق قفزة ديمقراطية ، سواء بفعل تأثيرات داخلية او خارجية ، علاوة انه بدأت جليا بعض بوادر الإرادة السياسية الحقيقية لدى الأنظمة الحاكمة لا في المغرب حيث يبدوا هناك اجتماع بين النظام وجميع الفاعلين السياسيين والاقتصاديين قصد تطوير الحياة الديمقراطية بالمغرب باعتباره الحافز الحقيقي لكل إقلاع اقتصادي واجتماعي .

غير ان هذه الجهود المبذولة بالمغرب أو بغيره من دول المغرب العربي ، وان كانت تتوخى الخروج بمجتمعاتها من بؤر الأزمات المختلفة المحيطة بها إلا أن الضعف الذي تعاني منه يعود إلى عدة عوامل نوجزها في النقاط التالية :

- عدم فرض ديمقراطية من الأعلى واحتكار السلطة مما يؤدي إلى إقصاء بعض الأطراف والحركات التي أصبحت طرفا حقيقيا وفاعلا في الحوار الديمقراطي .

- إرساء الأنظمة للإرادة الحقيقية للشعوب .

- إصلاح الادراة كأداة لتنفيذ السياسة العامة للدولة .

- ربط التحولات الديمقراطية بالتنمية الشاملة اقتصاديا واجتماعيا ، وهو ضروري وأصبح أكثر إلحاح وذلك بالتوزيع العادل للثروات والحد من التهميش والفقر والبطالة والامية .

- التكتل الإقليمي بين كل دول المغرب العربي ، فمكونات الاتحاد المغاربي الخمسة محكوم بان تتلاءم وتتوحد بحكم الجوار والمصالح المشتركة ، حيث انه لم يعد الهاجس والهم الديمقراطي في ظل التحولات الديمقراطية الراهنة المتميزة بالتكتلات الاقتصادية الإقليمية مقتصرة على قطر بحد ذاته ، إذ لا نجاح لهذه الديمقراطية إلا في ظل منظور إقليمي شمولي يؤسس لعهد جديد تسود فيه الديمقراطية والحـــوار والتصـــالح نظرا لظهور بعض العوامـل الجديدة كتدفق الأزمات إلى قطر ([51]

(51)- المرجع السابق ، ص.15.

الفصل الثاني

واقــع الإصلاحات السياسية في الجزائر والمغرب الأقصى

مقدمـــــة:

سيتم من خلال هذا الفصل إبراز واقع الإصلاحات السياسية في كل من الجزائر والمغرب الأقصى ومدى استجابة النظام السياسي لهذه الإصلاحات ، وما يجب أن يرافقها من تغييرات بنيوية ووظيفية وعليه قمنا بتقسيم الفصل إلى مبحثين أساسيين : واقع الإصلاح السياسي في الجزائر ، وواقع الإصلاح السياسي في المغرب الأقصى .

المبحث الأول : واقع الإصلاح السياسي في الجزائر

إن الإصلاح السياسي أمر لا بد منه لتحقيق الاستقرار السياسي والسير نحو التنمية وفي الإطار قمنا بتقسيم هذا المبحث الى ثلاث مطالب أساسية :

- أسباب ودوافع الإصلاح السياسي في الجزائر
- العوامل الفاعلة للتوجه للإصلاح السياسي

المطلب الأول : أسباب ودوافع الإصلاح السياسي في الجزائر

قمنا بتقسيم هذا المطلب إلى فرعين حتى تتجلى جيدا الأسباب والدوافع وراء الإصلاح المعتمد في الجزائر ، الفرع الأول : الأسباب الداخلية ، الفرع الثاني : الأسباب الخارجية .

الفرع الأول : الأسباب الداخلية

تختلف وتتنوع الأسباب الداخلية للازمة الجزائرية من حيث طبيعة إبعادها ومستويات حدوثها فمنها ما يتعلق بالبنيات الأساسية ووظائفها ومنها مـــــا يتعلق بنمط تسيير النظام وإدارته ، ومنها ما

يمس الفرد الجزائري في حقوقه وكرامته ويمكن تصنيف الأسباب إلى 1- أسباب سياسية ، 2- أسباب اقتصادية ، 3- أسباب اجتماعية وثقافية .

1-الأسباب سياسية : اعتمدت الجزائر بعد استقلالها في رسم معالم دولتها الحديثة التي حددتها الثورة ومواثيقها كدولة قادرة على استكمال مقومات السيادة من جهة والانطلاق في مشاريع تنموية من جهة أخرى ، على الشرعية التاريخية لجبهة التحرير الوطني في مقاومتها ضد الاستعمار الفرنسي حيث ظلت هذه الشرعية من القوة بحيث كونت لها أسبقيات مطلقة ضد أي قوة سياسية طامحة ، مثلما سببت تداخلا بين الدولة والجبهة بما يقرب من الاندماج ، وبقدر ما أفاد ذلك الجزائر التي عاشت في هدوء نسبي خاصة في الفترة 1965- 1978 ، بقدر ما سبب لها تناقضات عديدة داخل النظام خاصة وداخل المجتمع بصفة عامة ([52]) ، فمن أهم التناقضات التي يعاني منها النظام :

- التناقض بين الزعيم المنفرد بالحكم والرأي وإخضاع الجميع في فرض هيمنته عن طريق استعمال العنف في المقابل نجد المظهر العصري الذي تجسده ممارسات شكلية مثـــل : الانتخاب ، الاقتراع العام واعتماد طريقة بيروقراطية حديثة ([53]).

- الطبيعة العشائرية للنظام وسيطرة المصالح الفئوية الطبيعية والاعتماد في استمراره على ثروة ريعية توزع على شكل هبات تبعا لمعايير الطاعة والولاء للزعيم وجماعته ، وفي المقابل نجد خطابا شعوبيا ينفي التمايز ويؤكد التجانس ووحدة المصير والمصالح المشتركة ([54]) ، ونلاحظ ان هذه التناقضات

([52])- منعم العمار ، **الجزائر والتعددية المكلفة** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 19996)، ص.49.

([53])- Lahouri Addi **" de la demacate en algerie "** , (le monde deplomatique ,n427 ,1989).page .09.

([54])- عياشي عنصر ، **" سير سوسيولوجية الازمة الراهنة في الجزائر "** (القاهرة : دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع ، 1994)، ص.187.

جاءت نتيجة للطابع الانقسامي للمجتمع المتميز بسيطرة بنى قديمة بيروقراطية تتميز بابتعاده عن الواقع الشعبي ، حيث لا تمتلك ادني اتصال مع القاعدة ، تحولت الى نوع من الارستقراطية الموروثة ، تعتمد على علاقات القرابة والجهوية والزبونية ، هذه الظواهر التي تمنع نمو ثقافة عصرية وتمنع نمو ظهور نخبات سياسية وفكرة متمرنة على الممارسة السياسية الخاضعة لضوابط معينة تحددها المصالح العامة للمجتمع والدولة ، حيث ترتبط هذه الظواهر بغياب مفهوم المواطنة ، التي تعبر الفرد فاعلا كامل الحقوق يقوم بواجباته عن وعي وإرادة حرة ويشارك في الحياة العامة من خلال انتمائه الى هيئات وتنظيمات المجتمع المدني ، ويعامل من قبل مؤسسات الدولة في هذا الاطار ، بحيث نجد الفرد لم يتحرر بعد من شبكة العلاقات التقليدية التي تنفي وجوده ، كما تتعامل معه مؤسسات الدولة باعتباره عضو في قبيلة أو طائفة حيث نجده يستمد قيمة من خلال موقعه في الجماعة التي ينتمي إليها ([55]).

ورغم المحاولات التي قام بها النظام السياسي من إصلاحات سياسية شملت الإدارة المركزية والمحلية والقوانين التي تنظمها بهدف تصحيح الاختلالات الموجودة داخل السلطة ، إلا أن اغتصاب النخب السياسية للسلطة والتعسف في استعمالها واحتكار الامتيازات المرتبطة بها وتصلب الجهاز البيروقراطي ، وفشله في أداء مهماته كوسيلة للاتصال وأداة تنفيذ البرامج والمخططات أوصل المجتمع إلى حالة من الانسداد تسبب في إحداث سخط كبير خاصة في قنوات الاتصال بين القمة والقاعدة الأمر الذي تمخض عنه ([56]):

([55])- عياشي عنصر المرجع السابق ، ص.190.

([56])- عمرو عبد الكريم سعداوي ، **التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نموذجا** ، (القاهرة : مـــركز الدراسات الاستراتيجية ، 1989) ، ص.61.

أولا : نمو معارضة سياسية تنادي بحرية التعبير السياسي والفكري والثقافي مشكلا بذلك أزمة أخرى هي أزمة المشاركة .

ثانيا : صراع مراكز القوى في النظام مبررا كذلك ازمة داخل السلطة السياسية ذاتها .

أولا : تطور المعارضة السياسية

وقد جاء نتيجة عجز المؤسسات السياسية عن الاستجابة لكل القوى في المجتمع الراغبة بالمشاركة في الحياة السياسية ، وكذلك الى عدم رغبة النخبة الحاكمة في إشراك القوى ، بحيث لم تتح لها الفرصة في التعبير وذلك سيطرتها على وسائل الإعلام التي سخرت فقط لنشر إيديولوجية الحزب الواحد ([57]).

ثانيا : صراع مراكز القوى في النظام

اتضح ذلك بعد وفاة الرئيس " هواري بومدين " وخلال تحضير المؤتمر الرابع للحزب ببروز الخلافات والصراعات بين مؤسسة الرئاسة مدعمة باالسلطة العسكرية ، وبين قادة الحزب ([58]) حول من يخلف الرئيس وأي اتجاه سوف تنتهجه البلاد مبرزا بذلك أزمة حادة داخل السلطة السياسية لتتعمق فيما بعد أثناء عملية إثراء الميثاق الوطني سنة 1986 من خلال :

الاتجاه المحافظ : ممثل في " محمد شريف مساعدية " الأمين العام للحزب وبعض المنظمات الجماهيرية ، يدعوا هذا الاتجاه الى التمسك بالخيار الاشتراكي لحماية منجزات الثورة .

([57])- نفس المرجع ، نفس الصفحة .

([58])- احمد طعيبة ، " ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر " .(مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 1999)، ص.78.

الاتجاه الإصلاحي : وكان بقيادة " الشادلي بن جديد " وهو اتجاه انتاحي يدعوا للتحول نحو اقتصاد ليبرالي ترفع فيه الدولة قيودها على النشاط الاقتصادي والتجارة الخارجية وإعـــادة الهيكلة ، بحجة فشل النظام الاقتصادي القائم ([59]).

ثانيا : أسباب اقتصادية

لقد لعب العامل الاقتصادي البيئة الأساسية لنمو الأزمة في الجزائر ، حيث اختارت عشية الاستقلال نموذجا تنمويا طموحا ، من اجل بناء قاعدة صناعية ثقيلة والقضاء على التخلف الذي ورثته عن الفترة الاستعمارية الطويلة ، كما اختارت المؤسسة العمومية كأداة لتنفيذ هذا النموذج وتم تنفيذ هذه السياسية الضخمة عن طريق الاستثمارات فـــي كل مـــــن صناعة الحديد والصلب ، والصناعات الطاقوية والبترو كيمياء ، لما لها من تأثير في باقي القطاعات الأخرى كالزراعة والصناعة الخفيفة ، وتم انجاز الجزء الكبير من هذا المجهود التنموي والمتمثل في إقامة مؤسسات وطنية عملاقة سخرت لانجاز إمكانيات مالية ضخمة تجاوزت 120 مليار دولار للفترة ما بين 1986-1990 .([60])

إلا أن هذا النموذج اظهر عجز باعتماده بدرجة عالية على مداخيل الريع النفطي بنسبة 95٪ وادخل البلاد في أزمة اقتصادية خانقة ، فالمؤسسات العمومية لم تقم بالدور المنوط بها مما تحتم على السلطات إلى توقيف الاستثمارات فيها ، الأمر الذي أدى إلى تحطيم النسيج الصناعي الوطني في الثمانينات مما تسبب في زيادة التبعية الاقتصادية للخارج من خلال الاعتماد كليا على الواردات الخارجية إضافة إلى عملية

([59])- محمد تاملالت ، " **الجزائر من فوق البركان : حقائق واوهام 1988-1999**.(الجزائر : (د- د- ن) ، 1998)، ص.10-11.

([60])- عبد الله بن عيدة ، **التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999)، ص.355-356.

الهيكلة التي زعزعت استقرار القاعدة الصناعية بـــأكملها ، وكان مـــن نتائج ذلك ضعف الأداء والعجز المالي الذي شهدته هذه المؤسسات والذي وصل إلى 250مليار دولار ([61]) ، نتيجة :

- الارتباط المباشر بالمركز وسوء التسيير وكذا قدم وسائل الإنتاج وعدم استقرار المسئولين.
- تعطيل الآلة الإنتاجية نتيجة قلة الموارد الأولية ونقص قطع الغيار ومنه أصبحت الشركات بنصف إمكانياتها .
- عدم تحسين مسيري المؤسسات العمومية بالدور الرئيسي للمؤسسة والمتمثل في خلق الثروة والنمو .
- الحجم الكبير للمجمعات الصناعية الذي أدى إلى تفشي البيروقراطية في اتخاذ القرارات من جهة ، وزيادة الطلب على القروض الخارجية من جهة اخرى .([62]) .
- تفاقم الفشل الاقتصادي بصورة متسارعة سنة 1986 عندما انخفضت أسعار النفط التي تسببت في تقليص الموارد المالية بصورة محسوسة ، وفي المقابل تزايد مستوى الإنفاق العام نظرا الى نمط الحياة الاستهلاكية غير الرشيد برز مع بداية الثمانينات ، وكان النظام احد المشجعين له من خلال سلسلة من الإجراءات أشهرها " برنامج مكافحة الندرة" حيث خصصت له مبلغ 10 مليار دولار سنة 1982 علـــى حساب الاستثمار والتشغيل ، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الديون الخارجية التي بلغت أكثر من 26 مليار دولار مع بداية التسعينات ([63]).

([61])- احمد طعيبة ، مرجع سابق ، ص.68.

([62])- عبد الله بن عيدة ، مرجع سابق ، ص.358-359..

([63])- عياشي عنصر ، مرجع سابق ، ص.182

وكنتيجة لتدهور أسعار النفط انخفضت إيرادات الدولة المحصل عليها منه ، والتي كانت تقدر في بداية الثمانينات ب 10 مليار دولار والجدول التالي يوضح الزيادة الكاملة للواردات النفطية (64):

جدول رقم : (II – 01)

1985	1986	1987	1988	1989	1989-1985
0.5-	14.4-	16.2-	6.7-	2.2-	7.8-

وتسبب هذا الانخفاض لأسعار النفط في التأثير على معدل النمو الاقتصادي الذي تطور كما يلي: (65)

جدول رقم : (II – 02)

1980	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989
٪0.9	٪3.6	٪4	٪5.6	٪4.1	٪5.2	٪1-	٪1.1-	٪1.8-	٪2.9-

واتجه هذا التأثير نحو الاستثمارات التي انخفضت بنسبة 4.2٪ ، ومستوى الاستهلاك العالي الذي انخفض إلى 0.4٪ وانخفضت نسبة التشغيل ب 40٪ وارتفاع معدل التضخم بلغ حدا يثير القلق .(66)

(64)– Ahmed dahmani .**l'Algérie al preuve économique politique des reformes** (1980–1987– Alger :édition casbah .1999).page.83.

(65)– Hocine benssad , **reformes économiques en d' lgerie : l'indcible ajustement structurel**, (Alger : opu .1991).page.19.

(66)– محمد بهلول ، **" الجزائر بين الازمة الاقتصادية و السياسية "** (الجزائر : دحلب للطباعة ، 1993) ، ص. 30–31.

ومما زاد في حدة تدهور الأوضاع الاقتصادية وصعوبة التحكم فيها الضعف الكبير في الإنتاج الفلاحي نتيجة تهميشه ، وتخصيص كل التمويلات للقطاع الصناعي ، الأمر الذي جعل الجزائر تعرف تبعية غذائية خطيرة ، فعدم الاهتمام بهذا القطاع جعلها تدفع سنويا أكثر من 2.25 مليار دولار من اجل استزاد المواد الغذائية فقط ، مسيطرة بذلك على واردات الاقتصاد الوطني بنسبة 68٪ الى 70٪ ويرجع هذا العجز الكبير الذي شهده القطاع الفلاحي والذي قدر ب15 مليار دينار جزائري تولت خزينة الدولة دفعه دون مقابل .([67])

ان هذا الاختلال الواضح وسوء توزيع الثروة عمق الأزمة الاقتصادية ودفع بالشعب الجزائري الى الانفجار وذلك في الخامس من أكتوبر سنة 1988 مطالبا بالعدالة الاجتماعية .

ثالثا : أسباب اجتماعية وثقافية .

استنادا إلى المداخيل النفطية التي شهدت موجتي ارتفاع الأسعار عام 1973 - 1974 و1979 – 1980 وكذلك القدرة على الحصول على القروض الأجنبية ن عملت الدولة الجزائرية على توسيع قاعدتها الاجتماعية من اجل ضمان استقرارها من خلال سياستها بضمان التشغيل وتقليص البطالة وتامين الأجور ، وتلبية الحاجات الأساسية من العلاج والتعليم المجانيين ، وتدعيم القدرة الشرائية للمواطن بدعم أسعار المواد الغذائية ودعم العملة الوطنية ، ففي الفترة 1966- 1985 تناقصت نسبة البطالة من 32.9٪ سنة 1966 الى 8.7٪ سنة 1984 ، وذلك بفضل ارتفاع معدل التشغيل

([67])- سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** (عين مليلة : دار الهدى للطباعة والنشر ، 1990) ، ص.179.

حيث استطاعت الدولة ان تؤمن بين 1980 و 1984 أكثر من 130الف منصب شغل سنويا ، كما زادت نسبة الأجراء في أوساط السكان والتي بلغت نسبتهم 72٪ سنة 1984.([68])

إلا أن هذه السياسة لم تثبت نجاعتها وأدخلت البلاد في أزمة حادة ، فنمو الإنتاج والإنتاجية لم يكن في نفس الوتيرة التي كان عليها النمو المتزايد للتشغيل والمداخيل وزيادة الإنفاق العام أثقلت كاهل الدولة حيث اضطرت الدولة إلى إتباع سياسة تقشفية خاصة منذ مطلع سنة 1984 ، إضافة إلى تقهقر أسعار النفط في بداية 1986 مؤدية بذلك الى بروز الملامح الاجتماعية للازمة التي ارتبطت :

- بارتفاع النمو السكاني بشكل عالي حيث قدر 3.2٪ وتعتبر هذه النسبة من أعلى النسب في العالم ، فزيادة عدد المواليد معناه زيادة جديدة في المطالب الاجتماعية في حين نجد أن الإمكانيات المتوفرة في هذا المجال محدودة ولا تستوعب كل هذه النسبة مما يؤدي الى عجز ميزانية الدولة عن تلبية كل الاحتياجات .([69])

والجدول الموالي يوضح لنا النسبة العامة للمواليد والوفيات ونسبة الزيادة الطبيعية : ([70])

جدول رقم : (03 – II)

السنة	النسبة العامة للمواليد ٪	النسبة العامة للوفيات ٪	نسبة الزيادة العامة

([68])- office national des statistique , **rétrospective statique 1970-1996**(Alger :ons édition , 1999).page .25.

([69])- john leca, les outres , **megrhreb : les années de transition** (paris : édition , massou , 1990).page .30.

([70])- ons.op-cit, page. 02.

1970	50.16	16.45	3.37
1980	43.86	11.17	3.21
1984	40.18	8.60	8.60
1985	39.50	8.40	3.11
1986	34.73	7.34	2.74
1987	34.60	6.97	3.76
1988	33.91	6.61	2.73
1989	31.00	6.00	2.50

نلاحظ انه رغم انخفاض النسبة في سنوات الأزمة مقارنة بسنوات السبعينات نتيجة للوعي الاجتماعي إلا أنها لم تنخفض إلى الحد المتوسط .

فشل وعجز المؤسسات الاجتماعية التي تساهم بقدر كبير في إنتاج نسق القيم والحفاظ عليها عن أداء دورها ووظيفتها بفاعلية بما في ذلك الأسرة والمدرسة ، ومنظومة التكوين والتعليم عموما بفعل التحولات المتسارعة التي يعرفها المجتمع .([71])

وما دعم هذا الفشل ارتفاع نسبة الأمية التي وصلت سنة 1989 الى حوالي 5.7 مليون امي.

والجدول التالي يوضح لنا توزيع هذا العدد حسب الجنس وحسب فئات الاعمار : ([72])

جدول رقم : **(04 – II)**

([71])- عياشي عنصر ، المرجع السابق ، ص.184.

([72])-Mahfoud bennoune , **les algériennes victimes d'une soci été neiaartriarcale** (Alger : édiction , 1999), page .180.

فئات الأعمار	ذكور	إناث
من 10 الى 19 سنة	5.8	21.85
من 20 الى 59 سنة	44.4	65.97
اكثر من 60 سنة	92.50	98.28

ويمكن أن نرجع أسباب هذه الظاهرة الى :

- الاستعمار ومخلفاته
- النمو الديمقراطي في المجتمع وعدم القدرة على استيعاب كل الأطفال الذين بلغو سن التمدرس نظرا لقلة الإمكانيات المتاحة .
- ارتفاع نسبة التسرب المدرسي حيث بلغ سنة 1989 حوالي 400 الف تلميذ .
- تفشي ظاهرة البطالة بشكل كبير ، بحيث تراجع معدل خلق مناصب الشغل تراجعا كبيرا في النصف الثاني من الثمانينات مقارنة بحجم طلب المعدل السنوي الذي هو نحو 250 ألف منصب عمل جديد ففي سنة 1985 قدرت عدد المناصب الجديدة ب 122 ألف منصب وفي سنة 1986 كانت 74 ألف منصب إما سنة 1987 كانت 64 ألف منصب لتصل سنة 1989 إلى 56 ألف منصب .([73])
- ويمكن ملاحظة تطور معدل البطالة من خلال الأرقام التالية :
- **جدول رقم : (II – 05)**

1984	1985	1987	1989	1990
٪8.4	٪9.7	٪21.4	٪18.1	٪19.7

([73])- محمد بهلول ، المرجع السابق ، ص.34.

لقد مست هذه الظاهرة كل فئات الأعمار دون استثناء خاصة فئة الشباب الذين يشكلون 75٪من عدد السكان ، حيث وصلت نسبة البطالة في صفوفهم الى 25٪ ، ولم تقتصر الى هذا الحد بل امتدت الى حاملي الشهادات ففي سنة 1990 نجد 400 مهندس و 165000 حامل شهادة ليسانس وتقنين ساميين ، و55000 تقني عاطل عن العمل ، مما يظهر عجز الدولة عن تلبية الحقوق الأساسية للمواطنين من جهة ، ويثير لدى البطالين الشعور بالاغتراب والإقصاء من جهة أخرى .([74])

اما فيما يتعلق بالعامل الثقافي نجد ان الهوية الوطنية هي الاخرى لم تسلم من حالة التازم فالمعروف ان السياسة الاستعمارية عملت على القضاء على مقومات الهوية الوطنية وعلى رأسها الدين الإسلامي واللغة العربية ، وذلك من خلال تشويه وتحريف مفاهيم الدين الإسلامي عن طريق تشجيع الطرق الصوفية ، كما عملت على تشجيع تعلم اللغة الفرنسية وما تحمله من قيم وأفكار ([75]) ، هذه الوضعية شكلت أزمة حقيقية عندما استعاد الشعب الجزائري استقلاله حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها أمام عقليتين إحداهما محافظة وحساسة لكل ما يمس الهوية الوطنية ، والاخرى ترى في الثقافة الغربية وخاصة الفرنسية المخرج الوحيد الذي تعرفه الجزائر ، هذه الازدواجية سببت الكثير من التوترات داخل النظام السياسي زادتها مطالب الحركة الثقافية البربرية تعقيدا ، وقد نتج عن هذا الوضع ظهور ديناميكيات سياسية اتخذت من المسالة الثقافية محورا لنضالها ووجد كل اتجاه من يمثله في دواليب الحكم ، ولدى النخب الحاكمة مما صعب م

([74])-نفس المرجع ، نفس الصفحة .

([75])- محي الدين عميمور ، **الجزائر الحلم والكابوس** .(الجزائر : دار هومة .2003)،ص.214.

ن الاستجابة وحسن التفاعل مع المدخلات الآتية من المجتمع ، ومن ثم حدوث العجز والتقصير وحالات الانسداد والانقطاع .(76)

إن الأزمات التي عرفها النظام الجزائري على أكثر من صعيد ، أسست لحالة من الانسداد فقد معها كل مبررات الاستمرار بالرغم من الإصلاحات ومحاولات الاستدراك التي قام بها ، من خلال تقليص دور الحزب سنة 1987 وفسح المجال إمام حركة المجتمع ، باعتماد المنظمات الحقوقية المستقلة والسماح للحركة الجهوية من خلال القانون الجديد بها الصادر بتاريخ 21-07-1987 والذي سمح بقيام جمعيات خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني ، القيام ببعض الإصلاح الاقتصادية والتسريع بها والذي سمح بقيام جمعيات خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني ، القيام ببعض الإصلاحات الاقتصادية والتسريع بها ، خوصصة الأراضي الزراعية واستقلالية المؤسسات العمومية وفقا لبرنامج التكييف الهيكلي والتوجه نحو تخفيض الإنفاق العام والتصحيح المالي للمؤسسات .(77)

على الرغم من هذه المحاولات التي كان يراد بها تجاوز الأزمة الداخلية ، فان الوضع قد انهار مع نهاية سنة 1988 وفشلت كل الإصلاحات ولم يعد بالإمكان إلا إعادة هيكلة النظام على أسس جديدة تستجيب للقوى الاجتماعية الداخلية وتسمح بالمشاركة في صناعة القرار الوطني .

الفرع الثاني : الأسباب الخارجية

(76)- سليمان الرياشي ، **الازمة الجزائرية** ب(يروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999)، ص.273.

(77)- عياشي عنصر ، **سوسيولوجية الديمقراطية والتمرد بالجزائر** . (مصر : دار الامين ، 1999)، ص.45.

تلعب البيئة الخارجية دورا لا يقل أهمية عن البيئة الداخلية من حيث خلق الضغوط والتأثيرات على النظام السياسي ، ودفعه إلى مسايرة كل تحولاتها وتطوراتها ، خاصة وان النظام الدولي الجديد يسير في اتجاه فرض توجهات واحدة سياسية واقتصادية وثقافية ، أو ما يعرف بظاهرة العولمة لا يمكن لأي نظام سياسي أو دولة ما ، التغاضي عنها أو إغفالها أو تجاوزها فعامل التأثر (خاصة بالنسبة للدول المختلفة) أصبح أمرا لا مفر منه في ظل التطور التكنولوجي الهائل ، الذي جعل من العالم قرية صغيرة محدودة الأطراف ، وليس بمقدار أي دولة اليوم أن تعرقل تدفق المعلومات والأفكار عبر حدودها الوطنية .

أولا : موجة التحول في الأنظمة الشيوعية والاشتراكية

شهدت الأوضاع الدولية منذ بداية الثمانينات تطورات حاسمة في العلاقات الدولية ، خاضعة بفعل بوادر النظام الدولي الجديد ، وما أقرره من مد عالمي للنموذج الديمقراطي الغربي .

لقد لعب الظرف الدولي دورا هاما في إقرار التحول الديمقراطي تحت ضغط اقتصادي محض أحيانا ، ومن باب الدعاية أحيانا أخرى ، ويحصر هذا الظرف بصفة خاصة فيما أحدثته الأفكار والممارسات التي ادخلها الرئيس السوفياتي السابق " ميخائيل خورباتشوف " في إطار بريسترويكا" (إعادة الهيكلة) و (الشفافية) من تغيرات جذرية في الاتحاد السوفياتي نفسه وفي أوروبا الشرقية ، وتطور الحركة الديمقراطية فيها التي أطاحت بالأنظمة الشيوعية ، واحتكار الحزب الشيوعي للسلطة ثم لانهيار الاتحاد السوفياتي وتفككه ، وبالتالي أسفرت الديمقراطية الاجتماعية من حيث الممارسة عن انتشار الاستبداد ، وتفشي الجمود الفكري والعجز عن توفير متطلبات الحياة اليومية للمواطن ، على هذا

الأساس يلاحظ وجود اتجاه متزايد نحو نموذج ديمقراطي واحد على الصعيد العالمي يقوم على الأسس التي يقدمها النموذج الغربي .([78])

إن هذه التحولات جعلت المسالة الديمقراطية في العالم الثالث تتحرر من حاجزين كبيرين كان يجولان دون طرحها طرحا جديا وبإلحاح ومن أهما :

الحاجز الاول : هو النموذج السوفيتي للتنمية الذي كان بضرب به المثل في سرعة التطور الاقتصادي والاجتماعي كان يطمح إلى تحقيق تنمية سريعة وشاملة ، بواسطة تعبئة الجماهير في إطار الحزب الواحد ، إلا غياب الديمقراطية (الممارسة) وتفاقم البيروقراطية كان له اثر بالغ في تقوقع وجمود هذا النموذج ثم تفككه وانهياره ، وبالتالي سقطت الدعاية التي كانت تستبعد او تؤجل الديمقراطية السياسية باسم تحقيق الديمقراطية الاجتماعية والتنمية أولا .([79])

الحاجز الثاني : يتعلق بالتحول الحاصل في العلاقات الدولية حيث ان نظام القطبين لم يكن في صالح الدول النامية لإقرار الديمقراطية واستمرارها ، لأنه قائم على خلق عدم الاستقرار في المناطق التابعة لكل قطب ، ليسهل محاصرة الخصم وإضعافه ، إن النظام الدولي الجديد سيدعم دون شك التحول الديمقراطي في العالم الثالث ما دام أن الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الغربين يسيطرون على زمام الأمور في العالم بعد اختفاء العدو التقليدي (الاتحاد السوفياتي سابقا) ، وهذا يبرز من خلال سيعيهم الى الحفاظ الاستراتيجي ، لهذا نجدها تدعو الى المزيد من الديمقراطية في دول العالم الثالث ، وان هذا لا يعني تماما ان الغرب سيكون مناصرا ومدعما للديمقراطية الحقيقية خارج حدوده ، ما دام

([78])- اسماعيل بوخاوة ، " فكرة النظام العالمي الجديد " ، يوميـــة الخبـــر ، العدد 1592 الصادرة بتاريخ 04-02-1996، ص.20.

([79])- عز الدين شكري ، " عملية التحول لتعدد الاحزاب السياسية " – جريدة الجزائر ، العدد 98 ، اكتوبر 1989 ، ص.155.

أن مصلحته فوق كل اعتبار وفي هذا الإطار الجزائر مضطرة ومدفوعة إلى مواكبة هذه التحولات العالمية ، بالنظر الى الوضعية الاقتصادية الصعبة التي وصلت إليها ، فكان لا بد من تفتح سياسي (تغيير النموذج السياسي) يساير التفتح الاقتصادي الذي شرع فيه مع بداية الثمانينات وتعثر من جهة للمشاكل الاقتصادية والإيديولوجية السائدة آنذاك (الاشتراكية) التي كانت ضد اي انفتاح ، إن هذا التحول يعني بالنسبة للجزائر محاولة الاستفادة من كل الظروف الخارجية للخروج من الأزمة ، وتجنب مشاكل كثيرة هي في غنى عنها ن مثل المقاطعة الاقتصادية الدولية .([80])

ثانيا: المديونية الخارجية وضغط المؤسسات المالية الدولية

في افريل 1990 صرح (هيرمان كوهين) مساعد الخارجية الأمريكي للشؤون الإفريقية بأنه " إضافة إلى الإصلاح الاقتصادي وحقوق الإنسان فان التحول الديمقراطي قد أضحى شرطا ثالثا لتلقي المساعدات الأمريكية " ، وقد نصح كوهين الدول الإفريقية بضرورة الأخذ بالنموذج الغربي الديمقراطي وفي جويلية من نفس السنة أكد وزير الخارجية البريطاني " وغلاس هيرد " نفس المعنى السابق حين قال " ان المساعدات البريطانية سوف تمنح للدول التي تتجه نحو التعددية وتحترم القانون " ([81]) ، وفي جويلية 1990 أثناء المؤتمر الفرنسي الإفريقي أشار الرئيس " ميتران" " إلى أن المساعدات الفرنسية في المستقبل سوف تمنح للدول التي تتحرك صوب الديمقراطية " ، وكانت المساعدات الاقتصادية الخارجية من أهم العوامل التي تضغط على دول العالم الثالث ودفعتها دفعا إلى التحول حيث اشترطت كثير من الدول الدائنة على الدول المتلقية لتلك المساعدات أن تتبنى النظم الديمقراطية

([80])- احمد طعيبة ، مرجع سابق ، ص.89.

([81])- حسن عبد الرحمان ، " ظاهرة التحول الديمقراطي فـــي افريقيا ، القضايا وأفـــــاق المستقبل " ، العدد 113 ، 1993 ، ص.14.

وترك الاعتماد السياسي والاقتصادي للدول النامية على ما تقدمه الدول المانحة تلك الدول اغلب دول العالم " العالم الثالث " ، وفي وضع أكثر عرضة للضغوط من الخارج ([82]).

إن العجز المالي الذي عرفه الاقتصاد الوطني ، دفع بالجزائر إلى اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير لطلب المساعدة المالية ، وأبدت نيتها في إجراء إصلاحات هيكلية وهذا يعني ضمنيا لربط السياسة الاقتصادية بتوجيهاتها وقراراتها ، وبالتالي الخضوع لشروط المسبقية والمتمثلة في :

- إتباع النهج الليبرالي في التسيير الاقتصادي

- فتح المجال لاقتصادي السوق من خلال تحرير السوق

- حرية التجارة الخارجية والصرف والغاء القيود الكمية على الاستراد والاتفاقيات الثنائية

- تخفيض العملة المحلية

- زيادة قيمة الضرائب والرسوم

- ضرورة الانتظام في تسديد الديون وفوائدها في الوقت المحدد

- تطبيق هذه الشروط بكل صرامة دون التدرع بأي طارئ أو مشكل

- وقف دعم المؤسسات العجزة وتخفيض النفقات العسكرية .([83])

المطلب الثاني : مظاهر الإصلاح السياسي في الجزائر

([82])- صامويل هنتجتون ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين** ، (ترجمة د. عبد الوهاب علوب) ، ط1 ، (القاهرة : مركز خلدون للدراسات الانمائية ، ، 1993) ، ص.91.

([83])- احمد طبيعة ، مرجع سابق ، ص.92.

تم التطرق في هذا المطلب الى مظاهر الإصلاح السياسي في الجزائر ويتجلى ذلك من خلال ثلاث فروع مقسمة حسب مراحل الدستور في الجزائر وهي – الإصلاح السياسي في ظل دستور 1989 – الإصلاح السياسي في ظل دستور 1996 – الإصلاح السياسي فـــــي ظل دستور 2008 .

الفرع الأول : الإصلاح السياسي في ظل دستور 1989 .

في النصف الثاني من ثمانينات القرن العشرين بدا وضعا ان الدولة الجزائرية امام النظام السياسي يعاني إختلالات ولا بد من إصلاحه ، فكانت الفكرة التي استحسنتها مراكز من صنع القرار داخل مؤسسة الرئاسة والحكومة ، إلى أن هناك تجاذب في وجهات النظر بين هاتين الأخيرتين فقابل الحكومة " عبد الحميد الإبراهيمي " المكلفة نظريا بوضع الإطار القانوني والتنظيمي الجديد والإصلاح والانطلاق في إصلاحه ، كانت هناك لجان عمل برئاسة الجمهورية تحت إشراف الأمين العام للرئاسة " مولود حمروش " تقوم بنفس الدور في التضارب مع الحكومة.

وكذلك تجاذب نحو اشتراك نخبة المجتمع كبعض النشطاء الحقوقيين ، الفئات المنتشرة في الفضاء الإعلامي ، وفي فرض إصلاحات على النظام السياسي ، مقابل اللجوء الى الخزن التاريخي لحرب التحرير وتجنيد أبناء الشهداء وحثهم على تكوين الجمعيات ، وعلى هذا النحو بدا أن محاولات الإصلاح على شكل صـــــراع داخلي ، تجند فيه المؤسسات لتصفية الحسابات ، وفي ظل هذا الصراع الذي وصلت إليه سياسات الإصلاح الرسمية ، كان المشهد السياسي والاجتماعي على الصعيد العالمي والوطني سريع التغير والتطور [84] ، مما افرز أحداث 05 أكتوبر 1988 ، التي اشغلها الرئيس مكن المحافظين الذين عرقلوا مسار الإصلاحات السياسية ، فقام " الشاذلي بن جديد " بإدخال البلاد في

([84])- عبد الناصر جابي ، **كيف يصنع القرار فـــــي الانظمة العربية** (بيروت : مـــركز دراسات الوحدة العربية ، 2001) ، ص.109.

جملة الإصلاحات السياسية الشاملة ، والتي أتت بدستور جديد في فيفري 1989م ، حيث فتحت الحريات السياسية ، وسمح لكل التيارات من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب بالتعبير عـــن مبادئها وتوجيهاتها ، وبلغت حرية الصحافة أوجها ، وصدر قانون ينظم الإعلام وقانون ينظم تأسيس الأحزاب السياسية وغيرها من القوانين التي انبثقت عن دستور 1989م .([85])

وتحدث عن ذلك الرئيس السابق " عبد الحميد إبراهيمي " بقوله :" حين انفجرت المظاهرات في أكتوبر 1988 ألف الرئيس الشاذلي خلية أزمة تتكون من (محمد الشريف مساعدية) مسئول الأمانة الدائمة لجبهة التحرير ، (وعبد الحميد إبراهيمي) الوزير الأول ، و(العربي بلخير) مدير ديوان الرئيس ، و(الهادي لخضر) وزير الداخلية ، و(مولود حمروش) الأمين العـــام للرئاسة ، وتم عقد اجتماع بعد ساعة من انفجار المظاهرات وقرر الرئيس أن يتوجه بخطاب إلى الشعب يعلن فيه عن قرارات سياسية مهمة ، كان من بينها الإعلان عن دستور جديد وفتح المجال السياسي والإعلامي .([86])

ويعد دستور1989 دستورا ديمقراطيا ليبراليا ن فتح المجال لاحترام الحريات في كل المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية ، وتعد المادة (40) من أهم مواد هذا الدستور لأنها سمحت لأول مرة للشعب الجزائري من استعادة استقلاله بإنشاء أحزاب سياسية .

وتم الاستفتاء عليه يوم 23 فيفري 1989م ، وصوت عليه 81٪ فوضعت القوانين التي تنظم الحياة السياسية في البلاد ([87]) ، منها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي وقانون الانتخابات وقانون

([85])- رابح لونيسي ، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ ، دار المعرفة** ، الجزائر ، 2009 ، ص.83-84.

([86])- عبد الناصر جابي ، المرجع السابق ، ص.112- 113.

([87])- رابح لونيسي ، مرجع سابق ، ص. 285- 286.

الإعلام ومنح صلاحيات أوسع للمجلس الشعبي الوطني في مراقبة الحكومة ، وإعطاء رئيس الحكومة حرية واسعة في اختيار وزرائه .([88])

ومما هو معروف أن للإصلاح السياسي ، جملة من الدوافع والأسباب ، كما افرز مجموعة من التعديلات التي كانت لها اثر في بعض المجالات .

الفرع الثاني : الإصلاحات السياسية في ظل دستور 1996.

بعد انتهاء فترة حكم المجلس الأعلى للأمن لتعيين خلف يحكم البلاد ووقع الاختيار على تعيين وزير الدفاع " ليامين زوال " رئيس للدولة كمرحلة انتقالية لا تتجاوز ثلاث سنوات يعمل فيها على إعادة الأمن والاستقرار للدولة الجزائرية التي ضعفت بسبب الأحداث المأساوية الدامية على اثر توقيف المسار الانتخابي 1991.

تولى زروال رئاسة الدولة رسميا في جانفي 1994 في حفل بروتوكولي أين سلم الرئيس السابق علي كافي المهام للرئيس " ليامين زروال " ن هذا الأخير الذي بدا بمظهر المحاور الداعي لحل سياسي للازمة الأمنية التي تتخبط فيها البلاد ، حيث دعا إلى مسيرات وطنية تدعوا للحوار والمصالحة الوطنية ، كما شرع في حوار مختلف التنظيمات والشخصيات الوطنية ، ولم يستثني قادة " الفيس " من هذا الحوار وعلق الجزائريين أمـــــــال كبيرة على ذلك طيلة خريف 1994 ، بعدها ألقى الرئيس زروال خطابا للأمة يعلن فيه عن تنظيم انتخابات رئاسية تعددية يوم 16 نوفمبر 1995 .([89])

([88])- عبد الناصر جابي ، مرجع سابق ، ص. 98- 99.

([89])- رابح لونيسي ، مرجع سابق ، ص.366- 369.

تم تنظيم انتخابات وتميزت بمشاركة شعبية واسعة وبأربعة مرشحين وهم : " اليامين زروال " كمرشح مستقل ، " محفوظ نحناح " ، " سعيد سعدي " ، " نور الدين بوكروح " وقد انتهت بفوز " اليامين زروال " بنسبة 61.01٪ ، ومنه شرع الرئيس الجديد بوضع دستور جديد للبلاد مبني على حوار واسع مع كل القوى السياسية والاجتماعية للبلاد ، وتم التصويت عليه يوم 16 نوفمبر 1996 .(90)

ويرى بعض فقهاء القانون الجزائري أن دستور 1996 قد سار على نهج دستور 1989 ولم يأتي بشيء جديد ، إلا أن الحقيقة أن دستور 1996 ادخل تعديلات عميقة تتمثل في تحديد عهدة رئيس الجمهورية بعهدتين فقط وهذه من ضمانات التداول على السلطة فـــي أعلى منصب سياسي ، وهذا لم يرد في دستور 1989م كما كرس مبدأ التعددية كمبدأ مستقر دستوريا باستخدام مصطلح الأحزاب السياسية بدل مصطلح الجمعيات ذات الطابع السياسي .(91)

وتعد المادة (120) من أهم مواد هذا الدستور ، حيث نصت على استحداث مؤسسة جديدة تتمثل في (مجلس الأمة) كغرفة ثانية في البرلمان ، وتكون بمثابة الضامن لأي وضع مشابه لما حدث في انتخابات 26 ديسمبر 1991 من خلال عدم مرور أي نص قانوني دون موافقة ثلثي أعضاء مجلس الأمة .(92)

وتنص المادة (158) على تأسيس محكمة عليا للدولة ، تختص بمحاكمة رئيس الجمهورية عن الأفعال التي يمكن وصفها بالخيانة العظمى ، ومحاكمة رئيس الحكومة عـــن الجنايات والجنح ، ومنه نشير إلى

(90)- نفس المرجع ، ص.370- 374.

(91)- عبد الجليل مفتاح ، **الاصلاحات الدستورية والقانونية واثرها على حركة التحول الديمقراطي** ، اعمال الملتقى الوطني الاول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة (الجزائر) ، 2005 ، ص.72.

(92)- رابح لونيسي ، المرجع السابق ، ص.375.

استقلال السلطة القضائية والانتقال من نظام القضاء الموحد إلى القضاء المزدوج وهذا ما يعزز مبدأ دولة القانون والعدل .

الفرع الثالث : الإصلاح السياسي في ظل دستور 2008.[93]

لقد تضمن دستور 2008 عدة نقاط يمكن إدراجها فـــــي الشق أو الإصلاح السياسي منها :ما جاء في المادة 31 من الدستور والتي نصت على " تعمل الدولة على ترقية الحقوق السياسية للمرأة بتوسيع حظوظ تمثيلها في المجالس المنتخبة ".

ثم ما جاء بخصوص مدة العهدات الرئاسية والتي وردت وفق المادة 74 في قولها " مدة المهمة الرئاسية 05 سنوات يمكن تجديد انتخاب رئيس الجمهورية ".

وكذلك ورد الحديث عن صلاحيات الوزير الاول : في المادة 85 في قولها :"يمارس الوزير الاول زيادة على السلطات التي تخولها اياه صراحة أحكام اخرى فـــي الدستور الصلاحيات التالية :- يوزع الصلاحيات بين اعضاء الحكومة مع احترام الاحكام الدستورية

- يسهر على احترام القوانين والتنظيمات .

- يوقع المراسيم التنفيذية بعد موافقة رئيس الجمهورية على ذلك

- يعين في وظائف الدولة بعد موافقة رئيس الجمهورية يسهر على حسن سير الادارة العمومية.

ثم ورد الحديث عن وضعية الحكومة ما بعد شغور منصب الرئاسة في المادة 90 كما يلي :

(93)- http://arabic.people.com

لا يمكن ان تعدل او تقال الحكومة القائمة ابان حصول مانع لرئيس الجمهورية او وفاته او استقالته حتى يشرع رئيس جديد في ممارسة مهامه .

وما يمكن الخروج به كتقييم لهذا التعديل انه ركز على صلاحيات الوزير الاول كتمهيد لبداية غياب الرئيس عن الساحة السياسية والتحضير القانوني لشغور منصب رئيس الجمهورية .

الفرع الرابع : الإصلاح السياسي في ظل تعديل 2016.[94]

لقد تم مراجعة دستور 2008 بتاريخ 11 جانفي 2016 حيث صادقة الحكومة الجزائرية في اجتماع برئاسة عبد العزيز بوتفليقة على المشروع التمهيدي حيث نص هذا الاخير على مجموعة من التعديلات لعل ابرزها ما يلي :

1- تعزيز الوحدة الوطنية منها ترقية المكونات الثلاثة للهوية الوطنية: الاسلام ، العروبة ، الامازيغية .

2- إرساء دعائم الديمقراطية في البلد من خلال التأكيد على حرية التظاهر السلمي ، وحرية الصحافة ، وحرية الاطلاع على المعطيات والمعلومات في اطار القانون ، واقرار حقوق جديدة لصالح المعارضة ، تعزيز الرقابة البرلمانية على الحكومة ، كما تم اقتراح ضمانات جديدة لتعزيز الشفافية ونزاهة النظام الانتخابي وذلك باستحداث هيئة عليا مستقلة لمراقبة الانتخابات.

3- مرافقة تطوير اقتصاد السوق في ظل التمسك بالعدالة الاجتماعية والحفاظ على الحقوق الاجتماعية للمواطنين .

4- الامازيغية لغة وطنية رسمية وستظل اللغة الرسمية للدولة .

) 94(- http://arabic.people.com

5- اعادة رئيس الجمهورية مرة واحدة فقط بدل الترشح المفتوح مع التاكيد على عدم مراجعة الدستور بهذا الخصوص .

6- تقوية مكانة المعارضة البرلمانية .

7- دعم استقلالية القضاء وذلك بمنع كل تدخل في شان مجريات شؤون العدالة والسماح واستقلالية المجلس الاعلى للقضاء .

8- التاكيد على استقلالية المجلس الدستوري باداء اعضائه اليمين .

9- حرية ممارسة العبادة مضمونة في ظل احترام القانون .

10- التناصف بين الرجال والنساء في سوق العمل والتشجيع على ترقية المراة في مناصب المسؤولية .

11- حرية الصحافة المكتوبة والسمعية والبصرية وعلى الشبكات الاعلامية مضمونة ولا تقيد باي شكل ، وايضا لا يمكن ان تخضع جنحة الصحافة لعقوبة سالبة للحرية من اشكال الرقابة القبلية .

12- تعزيز دور مجلس المحاسبة والمجلس الدستوري ، واستحداث فضاءات استشارية خاصة بحقوق الانسان والشباب والحوار الاقتصادي والاجتماعي والبحث العلمي .

وما يمكن الحديث به حول التعديل الاخير هو ان هذه الاصلاحات تهدف الى ضمان الحريات والحقوق وبناء دولة القانون التي تقوم على الديمقراطية والمؤسسات ، وتعزيز دور المعارضة وفتح المجال امام المواطنين للمشاركة السياسية ، وكذا التاكيد على حرية الصحافة والاعلام بمختلف انواعه .

المطلب الثالث : العوامل الفاعلة في التوجه للإصلاح السياسي

أي نظام عند وضعه لا بد من تدخل بعض العوامل الفاعلة في توجيهه وفي هذا الإطار حتى يتجلى وتتوضح هذه العوامل قمنا بتقسيم هذا المطلب الى اربع فروع هي كالتالي :

الفرع الأول : دور القيادة السياسية

إن البحث في مدى اتجاه الجزائر في تحقيق الديمقراطية والعمل على ترسيخها باعتبار الديمقراطية آلية ونتـــاج فكري يتضمن التداول علـــــى السلطة وحسم الاستثمار وتوزيع الثروة ، يتطلب دراسة طبيعة الدولة القائمة منذ الاستقلال ، حتى يمكن معرفة موقفها وتعاملها ديمقراطيا فالدولة كحق للتجارب السياسية وجهاز ومؤسسات ، أي كإطار سياسي مؤسسي يلعب دورا دافعا أو معرقلا أو مديرا لعملية التحول الديمقراطي ، بحيث يتطلب قيادة سياسية مؤمنة بالقيم الديمقراطية بحيث إن هناك اتجاهين في دور القيادة في تفعيل التحول .

الاتجاه الأول : اتجاه يرى إن القيادة هي عملية متبادلة من النفس تتم بواسطة أشخاص لديهم قيم ودوافع معينة يمتازون بامتيازات معينة اقتصادية وسياسية واجتماعية وإمكانيات متعددة في إطار المنافسة لتحقيق أهداف معينة لذلك يستطيع القادة تشكيل تعبير دوافع وأهداف وقيم المحكومين من خلال دورهم المؤشر في حياة الشعوب .([95])

الاتجاه الثاني : اتجاه اقر أن القيادة هي عملية إقناع حيث هناك نمط مختلف من القادة يستعمل أنماط متعددة من التكتيكات والإستراتجية لإقناع المحكومين بأهدافهم السياسية والاقتصادية وترتبط القيادة

([95])- اسراء احمد اسماعيل ، " تاثير التحول الديمقراطي على الاستقرار السياسي في الجزائر " ، (مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية ، مصر ، 2007) ، ص.122.

بعملية التنمية بحيث يكون دور القيادة هنا ترجمة السياسات العامة إلى أنظمة محلية وخطط عملية للتنمية .(96)

على ضوء هاذين الاتجاهين نجد ان النظم التي تحاول تفعيل عملية التحول الديمقراطي وارتكاز شخص واحد في الساحة السياسية ويكون صاحب القرار واختياره للنخبة السياسية مؤمنة بالقيم الديمقراطية لرفع كفاءة ممارسة الحكم بشفافية ونزاهة .

يقع هذا المثل على الواقع الجزائري منذ وصول السيد عبد العزيز بوتفليقة للحكم أكد انه سوف يقوم بممارسة صلاحياته كاملة غير منقوصة وأحاط بنفسه بنخبة تتوفر فيها مقاييسه الخاصة بالإضافة إلى ذلك فانه من المفترض وفقا للدستور أن يقوم رئيس الحكومة بإعداد برنامج الحكومة واختيار أعضاء الحكومة إلا انه يتم كل شيء عن طريق رئيس الجمهورية حيث يقوم هذا الأخير بتعيين الوزير الأول واختيار البرنامج الحكومي .

ومن ناحية أخرى لعب بوتفليقة دورا هاما في تحقيق الاستقرار السياسي بالجزائر وذلك باعتباره شخصية تاريخية في الجزائر مرتبطة بفترة هواري بومدين والانجازات الكبرى التي قام بها وذلك من خلال الوئام المدني والمصالحة الوطنية ، ودبلوماسيته المحنكة في التعامل في شكل ثنائي سواء داخلية او خارجية .

وفي الأخير يمكن القول إن أهم التحديات التي تواجه عملية التحول الديمقراطي في الجزائر هو احتمالية الارتداء والرجوع إلى نقطة الصفر في حالة غياب بوتفليقة عن الساحة السياسية وتعطيل عملية التحول الديمقراطي الأمر الذي قد يتسبب في خلق فوضى ومواجهات عنيفة من جديد .(97)

(96)- نفس المرجع ، ص.123.

الفرع الثاني : الأحزاب السياسية

تعتبر الأحزاب السياسية الركيزة الأساسية لنظام الديمقراطية المشاركاتية التي تجعل من المواطنة منطلقا لها ومن حقوق الإنسان قيمتها المركزية ، فلا يمكن حصر التعددية السياسية في وجود عدد من الأحزاب السياسية ، بل يجب أيضا وجود قدرة لهذه الأحزاب على بناء تصورات لبرامج الدولة والمجتمع تتميز عن بعضها البعض ومعبرة بذلك عن نضجها ، وعن فعاليتها وعاكسة بالضرورة لمستوى تفاعلها مع المجتمع ، بالإضافة إلى ذلك تقتضي وجود مجتمع مدني تعددي يتعدى مجرد كونه كتلة جمعوية ذات وظائف تعبوية ليكون مجتمعا مدنيا مستقلا عن النظام السياسي والأحزاب وقادرا لان يكون قوة اقتراح اجتماعية وقوة ضغط سياسية مؤثرة على الخيارات السياسية والقرارية للنظام السياسي .([98])

يرجع ظهور التعددية بالجزائر الى دستور 1989 وقانون الجمعيات لنفس السنة حيث تميزت العملية في بدايتها بالبطيء ولكنها سرعان ما ارتفعت وتيرتها واكتسبت دفعا قويا نتيجة للتسهيلات التي قدمتها الدولة ، بالإضافة إلى الدرجة العالية من تسييس المجتمع الجزائري ، فهذا لا يعني أن الجزائر لم تعرف التعددية من قبل ، بل لم تتوقف عن الممارسة الا مع اندلاع ثورة التحرير سنة 1954م.

استكمالا للإصلاحات السياسية التي جاء بها دستور 1989 وتدعيما للتعددية الحزبية تم إصدار قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05 جويلية 1989 الذي فتح المجال لتشكيل جمعيات ذات طابع

([97])- محمد بوضياف ، " مستقبل النظام السياسي الجزائري" ، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008) ، ص. 340-341.

([98])- محند برقوق ، **مفاهيم في السياسة المقارنة الجديدة** (الجزائر : قسم العلـــوم السياسية والاعلام ، جامعة يوسف بـــن خدة ، 2008)، ص.37.

سياسي كمرحلة اولى للمرور الى التعددية الحزبية ، ويمثل هذا الانتقال الى نظام التعددية الحزبية جوهر الإصلاحات السياسية المعبر عنها بمرحلة الديمقراطية في الجزائر.

ويهدف تأكيد قانون الجمعيات السياسية على أبعاد المؤسسة العسكرية من السياسة والتحزب الى المحافظة على وحدتها وإبعادها عن الصراعات الحزبية ، فبعد صدور قانون الجمعيات السياسية اقبل العديد من الأشخاص على تشكيل الأحزاب حتى بلغ عددها ما يقارب 60 حزبا ، ويرجع هذا الإقبال لعدة عوامل :

- التعطش لممارسة العمل الديمقراطي والتسابق لإسقاط النظام الذي هزته الأزمة وتآكلت شرعيته.

- فقدان الثقة بين الأفراد في المجتمع والصراع بين الأشخاص الذين مارسوا العمل السياسي في مرحلة قبل ثورة التحرير وأثناءها وبعدها يعني في ظل الحزب الواحد .

- التسهيلات التي تضمنها قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي للحصول على الاعتماد بحيث يسمح ل 15 شخصا على الأقل ليؤسسوا جمعية سياسية .

- تشجيع الدولة للأحزاب بالاعتمادات المالية السنوية والمقرات بحجة تنشيط الحياة الديمقراطية.

- عامل التغاضي على المبادئ الأساسية في إصدار الاعتماد ، وهو ما انعكس سلبا على الحياة الحزبية في الجزائر ، بحيث طهرت أحزاب سياسية ترتكز في عملها ونشاطها على مقومات الهوية الوطنية المتمثلة في الإسلام والعروبة والامازيغية .([99])

أهم الأحزاب في الجزائر : أحزاب التيار الوطني

([99])- مصطفى بلعور ، الاصلاحات السياسية في الجزائر 1988- 1990 (دفاتر السياسة والقانون)، مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد الاول، جوان ، 2009 ، ص ص .4-5.

1- **حزب جبهة التحرير الوطني** : لقد تقدم هذا الحزب المشهد السياسي والتاريخي للجزائر المعاصرة ، بفعل دوره الكبير والمباشر في الكفاح خلال ثورة التحرير التي نقلت الجزائر من عهد الاستعمار إلى عهد الاستقلال ([100]) ، وبعد أو اجتماع للحزب بعد الاستقلال تقرر فيه تعيين بن بلة أمين للحزب في 19 جوان 1965 ، ثم تم الإطاحة بالرئيس بن بلة من قبل مجلس الثورة([101]).

2- **حزب التجمع الوطني الديمقراطي** : تعود فكرة تأسيسه إلى الرئيس الجزائري محمد بوضياف حيث أعلن في 09 جوان 1992 عن ميلاد حزب التجمع الوطني الديمقراطي .

أحزاب التيار الإسلامي :

1- **حركة مجتمع السلم** : حركة سياسية إسلامية نشأت في البداية تحت جمعية خيرية اسمها " جمعية الإرشاد والإصلاح " التي تأسست سنة 12-11-1988 تحولت الحركة إلى حزب سياسي منذ مارس 1991 وانتخب محفوظ نحنا حاول رئيس لها في 30 ماي 1991([102]).

2- **الجبهة الإسلامية للإنقاذ** : مع إعلان التعددية الحزبية في الجزائر ، اعتبرت الجبهة الإسلامية كحزب سياسي في 18-02-1989 في اجتماع بمسجد السنة بالجزائر ، ضم مجموعة كبيرة من العلماء وأساتذة الجامعات وعددا من المثقفين .

([100])- احمد مالكي واخرون ، **الديمقراطية داخل الاحزاب في الدول العربية مركز دراسات الوحدة العربية ،** الطبعة الاولى (بيروت : ، 2004) ، ص.222.

([101])- اسماعيل فبرة واخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** ، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002)، ص. 156.

([102])- العمار منعم واخرون ، **الجزائر والتعددية المكلفة " الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** ، ط2 (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999)، ص.15.

3- **حركة النهضة الإسلامية :** تم الإعلان عن تأسيس الحركة سنة 1984 بزعامة الشيخ عبد "الله جاب الله " في اجتماع مجموعة من طلبة القانون بجامعة قسنطينة لتؤسس حركة عرفت باسم " الجماعة الإسلامية " .

4- **حركة الإصلاح الوطني :** تعد أسباب تأسيس الحركة إلى الأزمة الداخلية التي عرفتها حركة النهضة في أواخر التسعينات ، الأمر الذي دفع عبد الله جاب الله وأنصاره إلى الانشقاق من الحزب الأم والدعوة للالتحاق إلى الحزب الجديد " حركة الإصلاح الوطني " الذي تأسس في 29 جانفي 1999([103]).

أحزاب التيار العلماني :

1-**حزب القوى الاشتراكية "FFS":** تعود أسباب نشأته إلى أزمة صيف 1962 ، خصوصا بعد إخفاق معارضة ايت احمد داخل المجلس التأسيسي وكذلك بسبب إقصائه من منصب وزارة الداخلية ، عمل زعيم الحزب على المعارضة من الخارج ومع إقرار التعددية الحزبية تحول نشاط الحزب من المنفى إلى الداخل بعد حصوله على اعتماد رسمي في نوفمبر 1989. ([104])

2- **التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية :** يرجع تأسيس هذا الحزب الى انعقاد ملتقى وطني نظم من طرف أعضاء الحركة الثقافية البربرية في تيزي وزو يوم 09-10-1989 ، وذاك قبل التعديل الدستوري تم الإعلان عن ميلاد الحزب الذي تم اعتماده في 13-09-1989([105]).

([103])- حركة الاصلاح الوطني التعريف بالحزب متحصل عليه من .http: www.elislah.org/elbeit.html

([104])- عيسى جداوي ، **الاحزاب السياسية في الجزائر** ، الطبعة الاولى (دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007)، ص.66

([105])- رابح العروسي ، " السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية " 1997 – 2003 ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائر : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2004)، ص ص ، 223.224.

3- حزب العمال : " pt " شكل هذا الحزب معارضا للنظام خلال عقد الثمانينات مما أدى إلى اعتقال بعض عناصره عدة مرات ([106]) ، وبعد المصادقة على قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي في 05-07-1989 تم عقد المؤتمر التأسيسي للحزب يوم 28و 29 جويلية 1990 برئاسة " لويزة حنون " وهي التي ترشحت كأول إمرة في تاريخ الجزائر لمنصب رئاسة الجمهورية بالإضافة الى كونها نائبا في مجلس النواب الجزائري ، فضلا عن كونها أول امرأة تقود حزبا سياسيا في العالم العربي ([107]).

والجدول التالي يوضح ابرز الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية خلال فترة (1989-2004).

جدول رقم : (II – 06)

اسماء الاحزاب السياسية	تاريخ التاسيس
جبهة التحرير الوطني	1954-11-01
الجبهة الاسلامية للانقاذ	1989-09-12
التجمع الوطني من اجل الثقافة والديمقراطية	1989-09-12
الحزب الوطني الجزائري	1989-11-17
الحزب الوطني للتضامن والثقافة	1989-09-12
اتحاد القوى من اجل التقدم	1989-12-31
الحزب الجزائري للانسان راس مال	1989-12-06
الجبهة الوطنية للانقاذ	1989-12-02
حزب الوحدة الشعبية	1989-11-27

([106])- رشيد بن يوب ، مرجع سابق ، ص.165.

([107])- مهدي جرادات ، مرجع سابق ، ص.101.

الحزب الجمهوري	1989-11-26
اتحاد القوى الديمقراطية	1989-11-26
الحركة الوطنية للتجديد الجزائري	1990-01-04
حزب الوحدة الجزائرية الاسلامية الديمقراطية	1990-01-17
الحزب الاشتراكي للعمال	1990-01-27
الجمعية الشعبية للوحدة والعمل	1990-01-27
الاتحاد من اجل الديمقراطية والحريات	1990-02-03
حزب العمال	1990-02-26
الحركة من اجل الديمقراطية في الجزائر	1990-03-20
الحزب التقدمي في الجزائر	1990-06-27
حزب الامة	1990-07-18
الحركة من اجل الشباب الديمقراطي	1990-07-25
حركة القوى العربية الاسلامية	1990-08-04
التجمع العربي الاسلامي	1990-10-20
التحالف الوطني الديمقراطي المستقلين	1990-11-12
جبهة الجهاد من الوحدة	1990-11-12
حركة النهضة الاسلامية	1990-11-28
جبهة اجيال الاستقلال	1990-12-08
الحزب من اجل العدالة والحرية	1990-12-11
الحركة الجزائرية للعدالة والتنمية	1990-01-02
الجيل الديمقراطي	1990-01-12
حزب العدالة الاجتماعية	1991-04-04
حركة التجمع الاسلامي	1991-04-29

حزب الجبهة الوطنية الاسلامية	1999-06-17

الفرع الثالث : منظمات المجتمع المدني

بعد الانفتاح السياسي الحاصل بعد أحداث أكتوبر 1988 ، وتعديل الدستور سنة 1989م تم وضع اللبنات الأولى بتصور قانوني سليم للعمل الجمعوي ، يقوم بوظائف الدعم والمشاركة والتشاور ، وفقا لإحصاء سنة 1992 وجد في الجزائر 36172 جمعية ورابطة محلية تنشط على المستوى البلدي والولائي ، وما يقارب 619 جمعية ورابطة وطنية وفقا لإحصاء عام 1994 ، وتأتي فـــي مقدمتها الجمعيات المهنية بنسبة 31.1٪ ثـــــم الجمعيات الثقافية بنسبة 11.9٪ ، والجمعيات الرياضية بنسبة 10.1٪ ، واخيرا الجمعيات النسوية الخيرية بنسبة 9.6٪ ، ومنه شهد المجتمع المدني حيوية سواء بالنسبة لتعدد تنظيماته او بالنسبة لكثافة أنشطته او الانخراط العضوي فيه ([108]) ، ويلاحظ تفاعل المجتمع المدني مع الأزمة التي مرت بها الجزائر في إحداث 05 أكتوبر 1988م حيث شاركت اغلب منظماته في المطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية الجذرية ، وقد انعكست هذه المطالب في البيان الرئاسي الصادر في الشهر نفسه مؤكدا على ضرورة النقابات من سطوة الحزب الواحد ، بشكل يضمن لها دور فاعلا في مراقبة الحكومة وانتقاء عملية التسيير في ظل قوانين تنظم نشاط الأفراد .([109])

الفرع الرابع : المنظومة الإعلامية

([108])- العربي عـــودة ، "اسهام الاعلام فـــي ترقية المجتمع المدني ، دراسة التجربة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية "، (مذكرة تخرج ، جامعة الجزائر ، 2006)، ص.173.

([109])- نادية خلفة ، " مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية " دراسة تحليلية قانونية " ، (مذكرة تخرج . جامعة باتنة : (الجزائر) ، 2005)، ص.121.

دائما وفي إطار القوانين التنظيمية التي تدخل ضمن الإصلاحات التي تتبعها الدولة لانتهاج مسلك الديمقراطية والليبرالية جاء قانون الإعلام 07/90 لي ينظم هذا القطاع تماشيا وهذه التوجيهات الجديدة وبما يضمن السير الحسن لها .

لقد اختلفت الرؤيا الايدولوجيا والسياسية للإعلام باختلاف مواثيق ودساتير البلاد ففي ميثاق الصومام كان الإعلام يعني بالدرجة الأولى التعبئة والتوجيه قصد الوصول بالثورة الى تجنيد الشعب والقوى المؤيدة والمساندة للثورة ليصبح ميثاق طرابلس 1962 وميثاق دستور 1976 ملازما للسيادة الوطنية والخيار الاشتراكي فحق الاعلام مسموح به في اطار ما يسمى بالنقد الذاتي ، وحكرا فقط على مناضلي الحزب إضافة إلى هذا فان الدولة والحزب يعملان على احتكار وامتلاك النشر والتوزيع [110] ، والبحث والمراقبة الذي ضمن الحريات الفردية والجماعية ليفرز هذا المكسب بصدور قانـــــون جديد للإعلام رقم 07/90 المؤرخ في 03-04-1990 ، ملغيا أحكام القانون السابق رقم 82 المؤرخ في 06 فيفري 1982 [111].

لقد تضمن هذا القانون 07/90 (106) مادة موزعة على تسعة أبواب تتضمن في مجملها قواعد ومبادئ ممارسة حق الإعلام وهذا أهم ما جاء فيه :

- ابرز هذا القانون مفهوم جديد للحق في الإعلام ، حيث لم يعد هذا الحق محصورا في الإطار الضيق للحزب الواحد ، وإنما أصبح شاملا واقرب إلى الصحافة كمهنة قائمة بذاتها فان كان القانون السابق لسنة 1982 ينص في مواده الثلاث الأولى على أن الحق في الإعلام يمارس بحرية في إطار الخيارات

---

[110]- رسيد بن يوب ، **دليل الجزائر السياسي** (الجزائر : المؤسسة الوطنية لفنون المطبعة ، 1999)، ص.34.

[111]- Brahim Brahimi, **le bouvoir la presse et les droit de lhomme en Algérie** (, Alger : éditions mari noor , 1997) , page.61.

الإيديولوجية للبلاد والقيم الأخلاقية للأمة والتوجهات السياسية للبلاد تحت قيادة الحزب الواحد ، وخاصة المادة الثانية التي تنص على أن الدولة هي التي تضمن إعلاما كاملا وموضوعيا ، فان قانون 07/90 ينص خلال مادته الثانية على أن الحق في الإعلام يجسده حق المواطن في الاطلاع بكيفية كاملة وموضوعية على الوقائع والآراء التي تهم المجتمع على الصعيدين الوطني والدولي ، وحق المشاركة في التفكير والرأي والتغيير " لكن ما يؤخذ على هذه المادة أنها عامة وغير دقيقة ولا تتوافر على المقاييس التي يمكن الرجوع إليها في تحديد الحق في الإعلام ([112]).

المبحث الثاني : واقع الإصلاح في المغرب

باعتبار أن المغرب من أهم الدول في المغرب العربي إلى جانب الجزائر وقد سعى هو الآخر إلى إتباع إصلاح المنظومة السياسية وفي هذا الإطار وحتى يتجلى المفهوم قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين أساسيين هما : طبيعة النظام السياسي في المغرب – مساهمة الأحزاب المغربية في تحقيق الإصلاحات السياسية .

المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي في المغرب

الفرع الأول : الدستور المغربي

([112])- اسماعيل مرازقة ، " الاتصال السياسي في الجزائر في ظل التعددية السياسية والاعلامية ، دور العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة (1994-1990) " (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير ، معهد علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، (1996-1997))، ص.150.

تثير إشكالية مكانة الحزب في النظام السياسي المغربي لزموا للوضعية التي سطرها المشرع الدستوري للمؤسسة الحزبية ترتيبا على الاختيارات الإستراتيجية للنظام من جهة ، وطبيعة الرهانات المتصلة بالأحزاب السياسية في المجال السياسي الوطني مرحليا واستراتيجيا من جهة ثانية ([113]).

لجا المشرع الدستوري في المغرب وهو الملك في المقام الأول والأخير من خلال دساتير المملكة الخمس 1962-1970-1992-1996 ، إلى تسييج وظيفة الحزب السياسي في النسق السياسي المغربي كما عكست هذه الدساتير واقع موازين القوى المتسم بصراع المؤسسة الملكية وأحزاب الحركة الوطنية ، الصراع إلى التصور الملكي للحكم المبني على إقرار ملكية شبه رئاسية يسود فيها الملك ويحكم على أساس العرش المغربي بملكية حاضرة في النسق السياسي المغربي ، وهو الأمر الذي تم تجسيده في مختلف المواثيق السياسية المؤطرة للتجربة الحزبية في المغرب ([114]).

ظلت الأحزاب السياسية في المغرب منظمة بالظهير 15 لعام 1958رالمنظم للحريات العامة إلى جانب الحرية الصحافية والجمعيات وحرية التجمع هذا بالرغم أن لا يمكن الجمع بين هذه الحريات والحرية الحزبية في إطار تشريعي واحد نظرا إلى خصوصية الحرية التي تعتبر من أهم الحريات السياسية ([115]).

([113])- مهدي انيس جرادات ، **الاحـــــزاب والحريـــات السياسية فـــي الوطن العربي** ، الطبعة الاولى (عمـــان : درا أسامة ، 2006)، ص ص.97-100.

([114])- حكيم التوزاني ، **مقتضيات الاصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي** (لبنان : مركز الدراسات العربية ، مجلة المشعل العربي) ، ص.71.

([115])- المكي سراجي ، **قراءة مشروع قانون الاحزاب السياسية في ظل خصوصية نظام الحكم في المغرب** (المغرب : منشورات المجلة المغربية للادارة والتنمية ، 2005)، ص.42.

ينص دستور المملكة المغربية على أن الأحزاب السياسية تساهم في تمثيل المواطنين وتمثيلهم ونظام الحزب الواحد نظام غير مشروع ، ولقد عرفت المادة رقم 01 من القانون رقم 36/04 " الحزب السياسي هو تنظيم دائم يتمتع بالشخصية المعنوية ويؤسس بمقتضى اتفاق أشخاص طبيعيين يتمتعون بحقوقهم المدنية والسياسية ن ويتقاسمون نفس المبادئ قصد المشاركة في تسيير الشؤون العمومية بطرق ديمقراطية والغاية غير توزيع الأرباح " (116).

كما تساهم الأحزاب السياسية في تنظيم المواطنين وتمثيلهم وهي في هذه الصفة تساهم في نشر السياسة ومشاركة المواطنين في الحياة العامة وتأهيل نخب قادرة على تحمل المسؤوليات العمومية وتنشيط الحقل السياسي ، ويعتبر باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على دوافع أو غاية مخالفة لإحكام الدستور والقوانين أو يهدف المس بالدين الإسلامي أو بالنظام الملكي أو بالوحدة الترابية للمملكة ، كما يعتبر باطلا وعديم المفعول كل تأسيس لحزب سياسي يرتكز على أساس ديني أو لغوي أو جهوي أو عرقي (117).

الفرع الثاني : الأحزاب السياسية تتنوع التشكيلات السياسية في المغرب وتتوزع الخارطة إلى أحزاب بعضها قديم عاصر استقلال البلاد وبعضها جديد تولد على تطورات سياسية وأفرزتها عوامل اجتماعية أو انشقاقات حزبية ومن ابرز تشكيلات الظاهرة الحزبية في المغرب (118).

أولا : الكتل الديمقراطية

(116)- محمد الازهر ، **قانون الاحزاب السياسية الرقم (04- 36) قـــراءة ونصوص** (الــرباط : دار النشر المغربية 2006)، ص.11.

(117)- علي زغدود ، **الأحزاب السياسية في الدول العربية** (الجزائر : متيجة للطباعة ، 2007) ، ص.72.

(118)- مهدي انيس جرادات ، مرجع سابق ، ص.291.

تضم خمسة أحزاب جمعتها المعارضة في وقت سابق وشكلت حكومة واحدة واكبر عدد من النواب في البرلمان (102 من أصل 325) فـــي الفترة التي سبقت الحركـــــات الاحتجاجية (حركة 20 فبراير) وأحزاب الكتلة هي :

1- **الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية :** هو حزب اشتراكي تأسس عام 1972 نتيجة انشقاقه عن الاتحاد الوطني للقوى الشعبية ، وقد لعب الاتحاد المغربي للشغل دورا هاما في دعم هذا الحزب في بدايته الأولى ، وتتلخص مبادئه في إطلاق الحريات المدنية وتأميم الوسائل الرئيسية للإنتاج والنقل والبنوك والإصلاح الزراعي وزيادة الأجور ومحاربة الفساد ([119]) ، ظل الاتحاد الاشتراكي قطب فعال للمعارضة في المغرب لفترة طويلة بل أصبح القوى السياسية المغربية الأولى مع بداية التسعينات ، وقد كان فوزه في الانتخابات التشريعية يوم 14 نوفمبر 1997 حين حقق 57 من مجموع مقاعد مجلس النواب المغربي سببا في تعيين الملك للكاتب العام للحزب رئيسا للوزراء في 05 فبراير 1998.

2- **حزب الاستقلال :** يعتبر احد أهم الأحزاب السياسية في المغرب حيث يعد أول حزب سياسي مغربي ظهر سنة 1944 على يد جماعة صغيرة من الطلبة ، كما تعود أوصول زعامة الحزب إلى أبناء البرجوازية المدنية عموما ، حيث كانت مبادرتهم الأولى للدخول في الساحة السياسية تشكيل " كتلة العمل الوطني " في أوائل الثلاثينات التي رفعت شعاراتهم ظل الاحتلال الفرنسي في المغرب ولتحقق السيادة الوطنية للشعب المغربي ([120]).

3- **حزب التقدم والاشتراكية :** يقدم من أقدم الأحزاب المغربية ، وهو أول حزب تبنى الماركسية اللينينية إيديولوجيا وتنظيما ن وتشكل أساس باعتباره فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي متماثلا بذلك مع حالات

([119])- احمد منيسي واخرون ، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي** (القاهرة ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، 2004)، ص. 108.

([120])- مهدي انيس جرادات ، مرجع سابق ، ص. 293.

تاليف الاحزاب الشيوعية في بلدان المغرب العربي الأخرى : تونس ، الجزائر ، وفي عام 1943 شارك الحزب في تشكيل فرع نقابي للنقابات الفرنسية ، في المغرب باسم الاتحاد العام للنقابات المتحدة بقيادة الطبيب بن عزة ، وسبب طبيعة تركيبة الحزب وارتباطه ، فقد أعلن معارضته مبدأ استقلال المغرب عن فرنسا عام 1944 ، يعتبر الحزب يساريا تم الاعتراف به في 23 أوت 19740.

4- **منظمة العمل الديمقراطي الشعبي** : تأسس بتاريخ 04 يناير 1983.

ثانيا : أحزاب كتل الوفاق :- وتتمثل في الأحزاب التالية :

1- **الحركة الشعبية** : ظهرت الحركة في اواخر 1958 وحصلت على الاعتراف القانوني في فبراير 1959.

2- **الاتحاد الدستوري** : يعتبر الحزب واحدا من احدث الأحزاب السياسية الجديدة في المغرب تأسس بتاريخ 09 مارس 1983 بزعامة رئيس الوزراء السابق " المعطي بوعبيد " .

3- **الحزب الوطني الديمقراطي** : تأسس الحزب في جويلية 1981 بزعامة " محمد ارسلان الحديدي".

ثالثا : أحزاب الوسط :

1- **حزب التجمع الوطني للأحرار** : أسس الحزب " احمد عصمان " رئيس الوزراء السابق وصهر الملك الحسن الثاني في أكتوبر 1978.

2- **الحركة الوطنية الشعبية** : تأسست في عام 1991 على يد " المحجوبي احرضان " .

رابعا : أحزاب اليسار

1- **جبهة القوى الديمقراطية** : تأسست في نطاق انشقاق عرفه حزب التقدم والاشتراكية بعد وفاة زعيمه التاريخي " علي يعتة " .

2- **النهج الديمقراطي** : يعتبر الحزب اتجاه سياسي يساري متشدد يتابع طريقة المنظمة المغربية القديمة إلى الأمام وهي حركة انشقت من حزب التقدم والاشتراكية منذ 1970.

3- **حزب الطبيعة الديمقراطية والاجتماعية :** انشق هذا الحزب عن الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية عام 1991.

خامسا : الأحزاب الإسلامية

1- **حزب العدالة والتنمية :** عرف سابقا باسم " الحركة الشعبية الدستورية الديمقراطية " ، وفي نهاية عام 1998 أصبح اسم هذه التشكيلة السياسية " حزب العدالة والتنمية " .

2- **جماعة العدل والإحسان :** جماعة إسلامية مغربية أسسها " عبد السلام ياسين " سنة 1974.

والجدول التالي يوضح أهم الأحزاب السياسية في المغرب حسب تاريخ تأسيسها :

جدول رقم : (II – 07)

اسم الحزب	تاريخ التاسيس	الرئيس الحالي
حزب الاستقلال	1944	عباس القاسمي
الحزب الديمقراطي والاستقلال	1946	عبد الواحد مانش
حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية	1959	عبد الله ابراهيم
الحركة الشعبية	1959	محمد العنصر
حزب العدالة والتنمية	1968	عبد الاله بن كيران
حزب التقدم والاشتراكية	1974	اسماعيل العلوي
حزب العمل	1974	محمد الادريسي
الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية	1975	عبد الرحمان اليوسفي
التجمع الوطني للاحرار	1978	احمد عصمان
الحزب الوطني للاحرار	1981	عبد الحميد القادري
الاتحاد الدستوري	1983	محمد عبيد
اليسار الاشتراكي الموحد	1983	محمد بن سعيد ايت بدر
الحركة الوطنية الشعبية	1991	المحجوبي احرضان

الطليعة الديمقراطي الاشتراكي	1992	احمد بن حلوف
الحركة الديمقراطية الاجتماعية	1996	محمود عرشان
الحزب الاشتراكي الديمقراطي	1996	عيسى الورديغي
جبهة القوى الديمقراطية	1997	توهامي الخياري
المؤتمر الوطني الاتحادي	2001	عبد المجيد بوزويع
الاتحاد الديمقراطي	2001	بوعزة يكن
قوى المواطنة	2001	عبد الرحيم المحجوبي
الاصلاح والتنمية	2001	عبد الرحمان الكوهن
الحزب المغربي الليبرالي	2002	محمد زيان
العهد	2002	نجيب الوزاني
اتحاد الحريات	2002	علي بلحاج
المبادرة الوطنية للتنمية	2002	محمد بن حمو
التجديد والانصاف	2002	شاكر اشبهار
البيئة والتنمية	2002	احمد العلمي

الخاتمـــــة

الخاتمـــة :

من خلال دراسة هذا الموضوع نرى انه من الضروري السعي للإصلاح السياسي ، فالإصلاح السياسي يتطلب مبادرة تشمل الجهاز الحكومي ومؤسسات المجتمع المدني ، حيث تكون قائمة على الشعور بضرورة الإصلاح لتفادي دخول البلاد في أزمات قد تهدد استقرارها وتكون مبنية على حوار وطني شامل يغطي كل المجالات وذلك لتحقيق إصلاح سياسي يعزز من تطور البلاد في إطار قانوني مؤسساتي ديمقراطي .

وقد تناولنا في هذه الدراسة من خلال فصليها : عملية الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي بطرح الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي وتحديد المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي بالإضافة إلى دوافع الإصلاح السياسي ، وتوضيح ذلك كان بالتطرق لواقع الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي من خلال المنجزات الديمقراطية بالمنطقة المغاربية وتقييمها ، أما الفصل الثاني فخصصناه حول واقع الإصلاحات السياسية في الجزائر والمغرب بالتطرق الى معظم الدساتير المتبعة في كلتا البلدين ومساهمة الأحزاب وعلاقتها بالنظام السياسي .

ومن هنا يمكن القول أن دول المغرب العربي تسعى جاهدة لتحقيق الإصلاح السياسي للسعي بالدول إلى تحقيق الاستقرار خصوصا وان هاته الأخيرة " الدول المغاربية " عانت كثيرا من ويلات الاستعمار ليحين الوقت للتخلص من مخلفاته وتسعى لتحقيق ذاتها بعيدا عن التبعية .

قائمـــــــة المراجـــــع

قائمة المراجع :

اولا : المراجع باللغة العربية.

أ . الكتب .

01- عماد صلاح عبـــد الرزاق الشيخ داود ، **" الفساد والإصلاح " دمشق** (منشورات اتحاد الكتاب ، العرب)، سنة 2003 .

02- احمد مالكي واخرون ، **الديمقراطية داخل الاحزاب في الدول العربية** ، الطبعة الاولى (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 2004).

03- اسماعيل فبرة واخرون ، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر** (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2002) .

04- العمار منعم واخرون ، **الجزائر والتعددية المكلفة " الازمة الجزائرية الخلفيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية** ، ط2 (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ن 1999).

05- امحمد الداسر ، " التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي " ، استاذ جامعي كلية الحقوق بالمحمدية .

06- امين المشاقبة ، شملان العيسى: **" الاصلاح السياسي في دول الخليج " مركز دراسات وبحوث الدول النامية** (كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، سنة 2006) .

07- بير تراند باي ، **" التنمية السياسية " (ترجمة محمد نوري المهدوي)** (ليبيا : تالـــة للطباعة والنشر ، سنة 2001).

08- جون واتروبي ، **امير المؤمنين الملكية والنخبة السياسية المغربية** ، ترجمة عبد الغني ابو العزم عبد الاحد ، ط2 (مؤسسة الغني ، مطبعة فضالة ، المحمدية ، 2004.)

09 - حسن ابشر الطيب ، **الاصلاح الاداري في الوطن العربي : بين الاصالة والمعاصرة** ، (في ناصر محمد الضائع (محرر)، الادارة العامة والاصلاح الاداري في الوطن العربي، عمان).

10- رابح لونيسي ، **رؤساء الجزائر في ميزان التاريخ** (الجزائر: **دار المعرفة** ، 2009).

11- رسيد بن يوب ، **دليل الجزائر السياسي** (الجزائر : المؤسسة الوطنية لفنون المطبعة).

12- رعد عبد الجليل علي ، **" التنمية السياسية مدخل للتغيير "** (ليبيا : الجامعة المفتوحة ، سنة 2002).

13- سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري** (عين مليلة : دار الهـــدى للطباعـــة والنشر ، 1990)

14- سليم اللوزي ، **الظاهرة الحزبية بالمغرب : التجمع الوطني للأحرار نموذجا** (مركز الدراسات والأبحاث العلمانية فـي المغرب ، 11 جوان 2009).

15- سليمان الرياشي ، **الازمة الجزائرية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999)

16- صامويل هنتجتون ، **الموجة الثالثة : التحول الديمقراطي فـــــي اواخر القرن العشرين** ، (ترجمة د. عبد الوهاب علوب) ، ط1 (القاهرة : مـــــركز خلـــــدون للدراسات الإنمائية ، 1993).

17- طارق عاشور ، **الاصـــلاح السياسي العربي (تحليل الحالة الجزائرية) بعد عـــــام 2011** ، جامعة سعيدة الجزائر).

18- عاطف السعداوي ، **مفهوم الحزب الديمقراطي : دراسة فـي المحددات والمعايير** (لبنـان ، مركز دراسات الوحدة العربية).

19- عبد العزيز شادلي ، **" قدرة النظم العربية على البقاء " مصطفى كمـــال السيد محررا "** (الاصلاح السياسي في الوطن العربي).

20- عبد الله بن عيدة ، **التجربة الجزائرية في الاصلاحات الاقتصادية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، 1999) .

21- عبد الناصر جابي ، **كيف يصنع القرار فـــــي الانظمة العربية** (مـــركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 2001).

22- عبد الوهاب كيالي (محرر رئيسي) ، **" موسوعة السياسة "** ، الجـــزء الأول ، الطبعة الثانية ، (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، سنة 1985).

23- علي غربي واخرون ، **" تنمية المجتمع مـــن التحديث الى العولمة "** (القاهرة : دار الفجر للنشر والتوزيع ، سنة 2003).

24- عمرو عبد الكريم سعداوي ، **التعددية السياسية في العالم الثالث : الجزائر نموذجا** (القاهرة : مـــركز الدراسات الإستراتيجية).

25- عياشي عنصر ، **" سير سوسيولوجية الازمة الراهنة في الجزائر "** (القاهرة : دار الامين للطباعة والنشر والتوزيع ، 1994).

26- عياشي عنصر ، **سوسيولوجية الديمقراطية والتمرد بالجزائر** (مصر : دار الامين ، 1999.)

27- عيسى جداوي ، **الاحزاب السياسية في الجزائر** ، الطبعة الاولى (دار قرطبة للنشر والتوزيع ، 2007).

28- فاروق يوسف احمد ، **دراسات فـــــــي علم الاجتماع السياسي** (القاهرة : مطبعة السنة المحمدية ، 1976).

29- كمال المنوفي ويوسف الصواني (محررين) ، **الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي** (ليبيا : المركز العالمي للدراسات وابحاث الكتاب الاخضر سنة 2006).

30- محمد الازهر ، **قـــــــــانون الاحزاب السياسية الرقم (04- 36) قـــــراءة ونصوص** ، (الـــرباط : دار النشر المغربية 2006).

31- محمد بهلول ، **" الجزائر بين الازمة الاقتصادية و السياسية "**(الجزائـــر : دحلب للطباعة ، 1993).

32- محمد تاملالت ، **" الجزائر من فوق البركان " : حقائق واوهام 1988-1999**.(الجزائر : (د- د- ن) ، 1998).

33- محمد تركي سلامة ، **الاصلاح السياسي دراسة نظرية ، مقال الكتروني** ، الاردن : جامعة الاردن).

34- محمد زاهي بشير المغيربي **" الديمقراطية والاصلاح السياسي " : مراجعة عامة للادبيات " في ندوة الديمقراطية والاصلاح السياسي في الوطن العربي** ، (سنة 2006).

35- محمد طهاري **" مفهوم الاصلاح بين جمال الدين الافغاني ومحمد عبده "** (الجزائر : دار الامـــة ، طبعة 3 ، سنة 1999) .

36- محمود السعدي وآخرون ، **القامـــــــوس الجديد للطلاب** (تونس : الشركة التونسية للتوزيع ، 1979).

37- محند برقوق ، **مفاهيم فـــــــي السياسة المقارنة الجديدة** ، (الجزائر: قسم العلـــوم السياسية والاعلام ، جامعة يوسف بـــــن خدة ، 2008).

38- محي الدين عميمور ، **الجزائر الحلم والكابوس** . (الجزائر : دار هومة .2003).

39- مناصرة ماركسي ، **حول الاصلاح الدستوري في دول المغرب العربي الكبير** – (قراءة في تجربة مجهضة – كنعان النشرة الاكترونية ، ع005 703، ص.2005.)

40- منعم العمار ، **الجزائر والتعديية المكلفة** ، (بيروت : مـــــــــــركز دراسات الوحدة العربية ، 19996).

41- مهدي انيس جرادات ، **الاحـــــزاب والحريـــات السياسية فـــــــــي الوطن العربي** (عمـــان : درا أسامة ، الطبعة الاولى ، 2006).

42- ياسر العدوان ، **نماذج لمفاهيم الاصلاح الاداري في الوطن العربي ، في ناصر محمد الضائع (محرر)، الادارة العامة والاصلاح الاداري في الوطن العربي** (عمان : المنظمة العربية للعلوم الادارية .1406ه).

43- محمد الجابري ، **في نقد الحاجة الى الاصلاح** ، طبعة 1 (بيروت ، مـــــــــركز الدراسات الوحدة العربية ، ، سنة 2005).

ب . الرسائل العلمية :

44- هشام سلمان حمد الخلايلة ، "اثر الاصلاح السياسي على عملية المشاركة السياسية في المملكة الاردنية الهاشمية 1999-2012" ، (مذكرة تخرج ماجستير – جامعة الشرق الاوسط – الاردن 2012).

45- يونس برادة ، "وظيفة الحزب في النظام السياسي المغربي" ، (أطروحة لنيل دكتوراه الدولة في القانون العام ، كلية العلوم القانونية والادارية والاجتماعية ، جامعية الحسن الثاني ، الدار البيضاء ، جوان 2002).

46- لبنى سمير بايوق ، " وضع المراة في المبادرات الدولية للاصلاح فـــــــي الشرق الاوسط ، (اطروحة دكتوراة فـــــي العلوم السياسية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة ، سنة 2009).

47- محمد بوضياف ، "مستقبل النظام السياسي الجزائري "، (اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، الجزائر ، 2008).

54- نبيل كربيش " دوافـــــع ومعوقات التحول الديمقراطي فـــــي العراق وابعاده الديمقراطية " ، (اطروحة دكتوراه ، قسم العلوم السياسية ، جامعة باتنة ، سنة 2008).

48- اسماعيل مرازقة ، الاتصال السياسي فـــــــي الجزائر في ظل التعددية السياسية والاعلامية ، دور العوامل المؤثرة في دور الجرائد اليومية المستقلة (1994-1990) ، (رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجسيتير ، معهد علوم الاعلام والاتصال ، جامعة الجزائر ، (1996- 1997).

49- احمد طعيبة ، " ازمة التحول الديمقراطي في الجزائر " .(مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في العلوم السياسية ، جامعة الجزائر ، 1999).

50- رابح العروسي ، " السلطة التشريعية في الجزائر في ظل التعددية الحزبية " 1997 – 2003 ، (مذكرة لنيل شهادة الماجستير ، جامعة الجزائـــر : قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، 2004).

51- العربي عـــودة ، اسهام الاعلام فـــي ترقية المجتمع المدني ، (دراسة التجربة الجزائرية دراسة وصفية تحليلية ، مذكرة تخرج ، جامعة الجزائر) .

52- نادية خلفة ، مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية " دراسة تحليلية قانونية " ، (مذكرة تخرج . جامعة باتنة : (الجزائر) ، 2005).

53- اسراء احمد اسماعيل ، تاثير التحول الديمقراطي علـــــــى الاستقرار السياسي في الجزائر ، (مذكرة لنيل شهادة ماجيستير في العلوم السياسية ، مصر ، 2007).

ج القوانين والتشريعات :

54- المملكة المغربية ، ظهير شريف رقم 18 – 106 صادر في 14 فبراير 2006 ، بتنفيذ القانون رقم 36/04 المتعلق بالاحزاب السياسية .

55- المملكة المغربية ، المادة 03 من الفصل الثالث من الدستور المغربي .

د . الاوراق البحثية :

56- عبد الجليل مفتاح ، الاصلاحات الدستورية والقانونية واثـــرها على حركة التحول الديمقراطي ، اعمال الملتقى الوطني الاول حول : التحول الديمقراطي في الجزائر ، جامعة بسكرة (الجزائر) ، 2005.

57- محمد دهنون ، منير الشرقي ، الصحافة الحزبية بالمغرب بين سؤوال الوظيفة المهنية ، نشر في الاتحاد الاشتراكي ن 22-12-2010.

ه. الجرائد والمجلات :

58- اسماعيل بوخاوة ، " فكرة النظام العالمي الجديد " ، يوميـــة الخبـــــر ، العدد 1592 الصادرة بتاريخ 04-02-1996.

59- عز الدين شكري ، " عملية التحول لتعدد الاحزاب السياسية " – جريـــدة الجزائر ، العدد 98 ، اكتوبر 1989.

60- مصطفى بلعور ، الاصلاحات السياسية في الجزائر 1988- 1990 (دفاتر السياسة والقانون)، مجلة دورية محكمة تصدر عن كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، العدد الاول، جوان ، 2009.

61- حكيم التوزاني ، مقتضيات الاصلاح الدستوري المرتقب في ضوء الحراك الاجتماعي المغربي ، لبنان : مركز الدراسات العربية ، مجلة المشعل العربي.

62- المكي سراجي ، قراءة مشروع قانون الاحزاب السياسية في ظل خصوصية نظام الحكم في المغرب ، المغرب : منشورات المجلة المغربية للادارة والتنمية ، 2005.

63- ازراج عمر ، الاحـــزاب الجزائرية بيــن الـــــولاء للسلطة والتمركز النخبوي ، جــريدة العـــــرب ، الخميس 21-02-2008.

64- ادريس ولد القابلة ، الصحافة الحزبية وانتخابات 2007 ، أسبوعية المشعل ، العــدد 1785 ، 2007.

65- ثنـــــاء فؤاد عبد الله ، " الاصلاح السياسي ..خبرات عربية " المجلة العربية للعلوم السياسية ، عدد 12 ، خريف 2006.

66- حسن عبد الرحمان ، " ظاهرة التحول الديمقراطي فـــي افريقيا ، القضايا وأفـــــــاق المستقبل " ، العدد 113 ، 1993.

67- رضوان محمود المجالي ، " الاصلاح السياسي في المنطقة العربية " شؤون عربية ، عدد 135 ، خريف 2008.

و. العناوين الالكترونية :

68 -http:www.elislah.org/elbeit.html.

69 - www.maroc .ma.

70 – httb//ar-wiki pidia.arg/wiki

71- www.ahewar.org/debat/show-ar

72- مناصرة ماركسي ، حول الاصلاح السياسي والدستوري في دول المغرب العربي الكبير ، قراءة في تجربة مجهضة ، كنعان النشرة الالكترونية ، ع703 .2005، ص.02 www.kanaanolin.org/articles .2013/04/09/10:10.

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية .

OUVRAGES.

73– Ahmed dahmani .**l'Algérie al preuve économique politique des reformes 1980-1987**- (Alger :édition casbah .1999).

74- Brahim Brahimi, **le bouvoir la presse et les droit de lhomme en Algérie** , (Alger : éditions mari noor , 1997).

75- Hocine benssad , **reformes économiques en d' lgerie : l'indcible ajustement structurel**, (Alger : opu .1991) .

76- john leca, **les outres , megrhreb : les années de transition** (paris : édition , massou , 1990).

77- Lahouri Addi " de la demacate en Algérie " , (le monde deplomatique ,n427 ,1989).

78- office national des statistique , (rétrospective statique 1970-1996 ,(Alger :ons édition , 1999) .

79-Mahfoud bennoune , les algériennes victimes d'une soci été neiaartriarcale(Alger : édiction, 1999)

فهرس المحتويات

العنـــــــــوان	رقم الصفحة
كلمة الشكر	/
اهداء	/
المقدمة العامة	**أ**
اشكالية البحث.....	**ب**
فرضيات البحث.....	ب
اسباب اختيار الموضوع.....	**ت**
اهمية البحث.....	**ت**
اهداف البحث.....	**ت**
منهج الدراسة.....	**ث**
ادوات الدراسة.....	**ث**
الحدود الزمانية والمكانية.....	**ث**
الدراسات السابقة.....	**ث**
صعوبات البحث.....	ج
تقسيمات البحث.....	ح
الفصل الاول : الإصلاح السياسي في دول المغرب العربي.....	08
مقدمة.....	08

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي للإصلاح السياسي	08
المطلب الأول : مفهوم الإصلاح	08
الفرع الأول : مفهوم الإصلاح	08
الفرع الثاني : المعاني اللغوية للإصلاح	10
الفرع الثالث : الدلالات المعرفية للإصلاح السياسي	13
المطلب الثاني : المفاهيم المقاربة للإصلاح السياسي	17
الفرع الأول : التحول الديمقراطي	17
الفرع الثاني : المشاركة السياسية	19
الفرع الثالث :التنمية السياسية	20
الفرع الرابع : التحديث السياسي	22
المطلب الثالث : دوافع الإصلاح السياسي وشروطه	23
الفرع الأول : دوافع الإصلاح السياسي.....	23
الفرع الثاني : شروط الإصلاح السياسي	25
المبحث الثاني: واقع الإصلاحات السياسية في دول المغرب العربي ..	27
المطلب الأول : عوامل الإصلاح السياسي في الدول المغاربية	27
الفرع الاول : العوامل الداخلية	27
الفرع الثاني : العوامل الخارجية	31

المطلب الثاني : المنجزات الديمقراطية بالمنطقة المغاربية وتقييمها	32
الفرع الأول : المنجزات الديمقراطية بالمنطقة المغاربية.....	33
الفرع الثاني : تقييم التجربة الديمقراطية.....	36
الفصل الثاني: واقع الإصلاحات السياسية في الجزائرالمغرب الأقصى	41
مقدمـــــة.....	41
المبحث الأول : واقع الإصلاح السياسي في الجزائر	41
المطلب الأول : أسباب ودوافع الإصلاح السياسي في الجزائر.....	41
الفرع الأول : الأسباب الداخلية	41
الفرع الثاني : الأسباب الخارجية.....	52
المطلب الثاني : مظاهر الإصلاح السياسي في الجزائر.....	55
الفرع الأول : الإصلاح السياسي في ظل دستور 1989	55
الفرع الثاني : الإصلاحات السياسية في ظل دستور 1996.....	57
الفرع الثالث : الإصلاح السياسي في ظل دستور 2008.....	59
الفرع الرابع : الاصلاح السياسي في ظل تعديل 2016	60
المطلب الثالث : العوامل الفاعلة في التوجه للإصلاح السياسي	62
الفرع الأول : دور القيادة السياسية.....	62

الفرع الثاني : الأحزاب السياسية	63
الفرع الثالث : منظمات المجتمع المدني	69
الفرع الرابع : المنظومة الإعلامية	70
المبحث الثاني : واقع الإصلاح في المغرب	71
المطلب الأول : طبيعة النظام السياسي في المغرب.....	71
الفرع الأول : الدستور المغربي	71
الفرع الثاني : الأحزاب السياسية	73
الفرع الثالث : علاقة الأحزاب السياسي بالنظام السياسي	76
المطلب الثاني:مساهمة الأحزاب المغربية في تحقيق الإصلاحات السياسية	79
الفرع الأول : البعد العام للوظيفة الحزبية بالمغرب	79
الفرع الثاني : مساهمة الأحزاب المغربية في وظيفة التأطير	82
الفرع الثالث : مساهمة الأحزاب في التمثيل والمشاركة السياسية بالمغرب ..	85
خلاصة واستنتاجات	86
خاتمـــة	89
قائمة المراجع.....	91
قائمة الجداول	92

- **قائمة الجداول .**

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
(01 – II)	الزيادة الكاملة للواردات النفطية	46
(02 – II)	الانخفاض لأسعار النفط	46
(03 – II)	النسبة العامة للمواليد والوفيات ونسبة الزيادة الطبيعية	48
(04 – II)	توزيع هذا العدد حسب الجنس وحسب فئات الاعمار	49
(05 – II)	تطور معدل البطالة	50
(06 – II)	ابرز الأحزاب السياسية الموجودة في الساحة السياسية الجزائرية خلال فترة (1989-2004).	67
(07 – II)	أهم الأحزاب السياسية في المغرب حسب تاريخ تأسيسها	75
(08 – II)	اهم الجرائد بالمغرب الأقصى	84